رِسَالةٌ في دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ في قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ لِلعلَّامَةِ الشِّهابِ الخفَاجِيِّ (ت ١٠٦٩هـ)

دراسة وتحقيق

أ.د. أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

أستاذ النحو والصرف، في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤٦هـ ـ ٢٠٢٥م

رِسَالةٌ في دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ في قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ لِلعلَّامَةِ الشِّهابِ الخَفَاجِيّ (ت ١٠٦٩م)

أ.د. أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

asbaiiumi@imamu.edu.sa

أستاذ النحو والصرف، في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٦/٧/٩هـ - تاريخ قبول البحث: ١٤٤٦/٨/١٢هـ

ملخص الدراسة:

يأتي هذا البحثُ ليكشفَ الغبارَ عن رسالةٍ تراثيةٍ مُهمةٍ، لا زالتْ حبيسةً في مكانِها، للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمدٍ بن عمرَ الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ)، وعنوانها: (دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ في قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾وهي رسالة صغيرة في حجمِها، عظيمةٌ في قدرِها، نافعةٌ في بابِها؛ إذ قصرَها مؤلِّفُها على الدِّفاع عن قراءة ابن عامرٍ (فيكون) بالنصبِ في النظم الكريمِ السَّابق، في أربعة مواضعَ في القرآن الكريم، انفرد بقراءتِها ابنُ عامرٍ دون غيره من إخوانه الأئمة القراء السبعة، وقد توجَّهتْ سِهامُ التضعيف والاعتراض والنقد إلى هذه القراءة؛ ظنًّا أنها تُخالفُ قوانينَ العربيةِ ولسانَها، فجاءت رسالةُ الشهابِ الخفاجيّ؛ لِتُؤَكِّدَ القراءةَ روايةً ودِرايةً، مفصِّلةً القول في الدفاع عنها، ومُفنِّدةً حججَ المعترضين، ورادّةً إيَّاها بالدليل والبرهان من كلام الأئمة الأعلام، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومخرِّجةً إيَّاها بما يجعلها موافقة تمامَ الموافقة لقوانين النحو وقواعدِه، وذاكرةً الأوجه الإعرابية والتوجيهاتِ النحوية فيها التي ذكرها المثبتون والمجيزون، وما أكثرهم! وكان كلُّ ذلك من الشهابِ في ضوءِ المناقشة، والتعليل، والحجة والبرهان والدليل، ولم يُغفلْ – رحمه الله – توجيهَ قراءة الرفعِ في النظم نفسِه، بل بدأ به رسالتَهُ، موضِّحًا ما فيه من أوجهٍ إعرابية جائزة.

الكلمات المفتاحية: (دفع – الشبه – الظنون – فيكون – الشهاب – الخفاجي).

Refuting the Doubts and Suspicions Arising from the Almighty's Statement: "Be! And it is". By the distinguished scholar Al-Shihāb al-Khafājī (d. ١٠٦٩ AH)

Prof. Ayman Al-Sayyid Ahmad Bayoumi Al-Jundi
Professor of Grammar and Morphology,
Faculty of Arabic Language
Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
١٤٤٦ AH – ٢٠٢٥ AD

Abstract:

This research aims to uncover an important heritage treatise that has remained confined to its place, written by the scholar Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn mḥmdin ibn ʿmra alkhfājī (d. ١٠٦٩AH), titled: Dafʿu alshshubahi wālẓẓunūni allatī waqaʿat fī qawlihi ʿazza wajalla: kun fayakūna (Refuting the Doubts and Misconceptions Regarding the Phrase of the Almighty: Be! And it is "Kun Fayakūn").

This treatise, though small in size, is of great significance and highly beneficial in its field. The author dedicated it to defending the reading of Ibn ʿĀmir, who uniquely read fayakūn in the accusative (nasb) form in four places in the Holy Qur'an. This reading was exclusive to Ibn ʿĀmir among the seven canonical reciters. However, this reading has faced criticism and objections, with some claiming that it contradicts the rules and structure of the Arabic language.

Alshhābi alkhfājyyi treatise affirms the authenticity and validity of this reading both in narration (riwaya) and analysis (diraya), providing a detailed defense against criticisms, refuting objections with clear arguments, and substantiating its correctness with evidence from renowned linguistic scholars, as well as from classical Arabic poetry and prose. He carefully demonstrates that this reading aligns perfectly with grammatical rules and principles, citing various syntactic interpretations and justifications provided by its proponents—who are numerous. Throughout his discussion, alkhfājyyi employs logical reasoning, linguistic analysis, and compelling evidence. Moreover, he does not overlook the alternative nominative (rafʿ) reading of fayakūn in the same Qur'anic contexts. In fact, he begins his treatise by explaining its valid grammatical interpretations before transitioning into his defense of the accusative reading.

keywords: Dafʿ-al-shubah-al-ẓunūn-fa-yakūn-al-Shihāb-al-Khafājī

المقدمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا ونبيِّنا اللهُ محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ من أشرف المقاصد وأنبلِها دراسةَ كتابِ الله الكريم، فهو لسانُ الإسلام الناطق وقاعدتُه الراسخة وأساسُه المتين؛ وهو كتابُ العربية الأول الذي حفظ كيانها.

ومن ثَمَّ ظهرَ اهتمامُ المسلمين بهِ وبقراءاته – على مرِّ العصور– في جوانبه المختلفة إعرابًا وتوجيهًا وتفسيرًا وإعجازًا وغريبًا.

وكان من حقِّ العلماء السَّالفين على الخالفينَ إبرازُ جُهودِهم والكشفُ عن تراثهم العلمي وما خلَّفوه من كتبٍ ورسائلَ حوتْ علومًا وفوائد جمَّة، لا يستغني عنها طالبُ العلم ومريدُه.

ومن زُمرة هؤلاء السَّلف العلامةُ شهابُ الدين أحمدُ بن محمدٍ بن عمرَ الخفاجيُّ (ت ١٠٦٩هـ)؛ فقد طالعنا برسالته النافعة: (دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وهي رسالة صغيرة في حجمها، عظيمةٌ في قدرها، نافعةٌ في بابها، بيَّن فيها المصنِّفُ مبتغاه بأيسر عبارة وأوضح أسلوب؛ إذْ قصرَها على الدِّفاع عن قراءة الإمامِ ابن عامرٍ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصبِ في النظم الكريمِ السَّابق، الذي جاء في ثمانية مواضعَ في القرآن الكريم، وقد انفرد ابنُ عامرٍ وحدَه – بالنصب — في أربعةٍ منها من دون بقية القراء الأئمة السبعة، وهذه القراءةُ توجَّهتْ إليها سِهامُ التضعيف والاعتراض والنقد؛ منطلقةً

من عدم تحقق دلالةِ الطلبِ فيها؛ إذ إنه يُشترط لنصبِ المضارع المقترن بالفاء في جوابِ الطلب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا شرطانِ: أحدهما: أن تكون الفاءُ للسببية، والثاني: أن يكون الطلبُ محضًا، أي: بصريح لفظ الفعل، إذا كان أمرًا أو نهيًا أو دعاءً، فإذا وقعَ المضارعُ المقترن بالفاء بعد الطلب ولم يُقصد بالفاء السببية؛ وجب رفعُ المضارعِ، ولا تكون الفاءُ آنذاك لغير الاستئناف، ومن هنا اعْتُرِض على قراءة ابنِ عامرٍ، وتساءلوا: هل الفاء فيها للسببية؟ وهل دلالة الطلب – التي تُوجب تغاير الفعلين، أو الفاعلين – متحققة؟

فكانت رسالةُ الشهابِ الخفاجيّ – موضع التحقيق – إجابةً شافيةً عن هذا وغيرِه؛ إذ بيَّن أنّه سُئلَ عن (دَفعِ الشُّبه والظنون) في النظم الكريم: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وذكر أنَّ تلك الشبه صَعُبَ على السائل فهمُ ما أورده فيها الموجِّهون والمعرِبُون، فأجاب راجيًا من الملك الوهَّاب المعطي عطاءً غيرَ ممنون أن يفتح عليه بما تنشرح له الصدورُ وتقرُّ به العيونُ.

ثمَّ انبرى – رحمه الله – في تفصيل القول في الدفاع عن هذه القراءة، مُفنِّدًا حججَ المعترضين، ورادًّا إيَّاها بالدليل والبرهان من كلام الأئمة الأعلام، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومُثبتًا قراءةَ ابنِ عامر روايةً ودرايةً، ومخرِّجًا إيَّاها بما يتوافق مع قوانين النحو، ذاكرًا الأوجهَ الإعرابيةَ فيها التي ذكرها المثبتون والمجيزون، وكان كلُّ ذلك في ضوءِ التعليل، والحجة والبرهان والدليل، ولم يُغفلْ – رحمه الله – توجيهَ قراءة الرفعِ في النظم نفسِه، بل بدأ به رسالته.

وكان ورائي لدراسة هذه الرسالة وتحقيقِها – إضافةً إلى قيمتها وأهميتها العلمية في بابِها – مجموعةٌ من الأسبابِ التي يمكنُ إجمالها في الآتي:

١- أنَّ في تحقيقها خدمةً للتراث العربي، ومشاركةً في إزاحة غبار الزمن عن ذخائره التي لا تزال حبيسةَ الخزائن، ولا سيما أن هذه الرسالة لم يسبق لها تحقيقٌ أو دراسةٌ، فيما أعلم.

٢- القيمة العلمية الكبيرة لهذه الرسالة التي تستمدها من مضمونها وموضوعها، ألا وهو الدفاع عن قراءةٍ سبعيَّةٍ متواترة للإمام عبد الله بن عامر اليحصبي، إمامِ أهل الشام في القراءة.

٣- بروز شخصية الشِّهاب الخفاجي فيها؛ إذ فنَّد حججَ المعترضين، وردَّها أبلغَ ردٍّ وأحسنَه، وذكر توجيهاتِ المجيزينَ مؤسَّسةً بالدليل والبرهان.

٤- ثروة الشِّهابِ العلمية الكبيرة؛ فقد تنوعتْ مصادرُهُ وتعددتْ مشاربُه.

ويسعى البحثُ إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف، منها:

١. إخراج هذه الرسالة بتحقيق علمي خدمةً للباحثين والدارسين.

٢. بيان منهج الشهاب الخفاجي فيها.

٣. دراسة الرسالة دراسة نحوية شاملة.

٤. إبراز شواهد الشهاب، وبيان مدى توظيفها في الدفاع عن قراءة ابن عامرٍ.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة؛ فلم أقفْ على دراسةٍ أو تحقيقٍ ذات علاقة بالرسالة التي بين أيدينا؛ إذ هي - فيما اطلعت - لم تُحقَّق من قبل.

وقد اقتضتْ مادةُ البحث أنْ أجعله في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وثبت المصادر والمراجع. وأمَّا عن منهج قسمِ الدراسة، فهو المنهجُ الوصفي التحليلي، وأمَّا منهج التحقيق، فسأذكره في القسم الثاني، قسمِ التحقيق.

أولًا: المقدمة:

وفيها الحديث عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

ثانيًا: التمهيد:

وفيه حديثٌ – بإيجاز– عن حياة الشهاب الخفاجي وآثاره.

ثالثًا: القسم الأوَّل: الدراسة:

وانتظم في خمسة مباحث:

المبحث الأول: موضوع الرسالة، وسبب تأليفها.

المبحث الثاني: عرض الرسالة ومنهج الشِّهاب فيها.

المبحث الثالث: مصادر الشِّهاب في رسالته وشواهده.

رابعًا: القسم الثاني: التحقيق:

وجاء فيه:

أ– توثيق نسبة الرسالة إلى الشِّهاب.

ب– تحقيق عنوان الرسالة.

جـ– وصف النسخة الخطيَّة المعتمدة في التحقيق.

د– منهج التحقيق.

هـ– نماذج خطِّية من النسخة المعتمدة في التحقيق.

و– النصُّ لمحقَّق.

خامسًا: ثبت المصادر والمراجع.

وبعد، فهذا ما أعانني الله على تسطيرِه، ووفقني لإنجازه، فإن كنتُ قد أصبتُ فالفضل لله وحده، وإن كانت الأخرى فالخيرَ أردتُ، والنفعَ طلبتُ، والله من وراء القصدِ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّمْهِيد
الشِّهَاب الخفاجيّ حياته وآثاره

شهاب الدين الخفاجي[1]

أوَّلًا: حياته

- **اسمه ونسبه وكنيته:**

هو: أحمدُ بن محمد بن عمر، الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ، لقبُه شهاب الدين، وقاضي القضاة، وكنيتُه أبو العباس.

والخفاجي نسبةٌ إلى قبيلة خفاجة، وهي فرعٌ من بني عامرٍ[2].

- **مولده ونشأته ورحلاته:**

وُلِدَ سنةَ ٩٧٧هـ، في قريةِ سِرْيَاقُوس قُربَ القاهرة، وبها نشأ وتلقَّى تعليمَه في حِجْرِ والده، وتحتَ رعايته؛ فقد كان له أثرٌ كبيرٌ في حبِّه العلمَ؛ إذ كان أحدَ علماءِ عصرِه المشهود لهم بالمكانة والفضل، وكان رأسَ المذهبِ الحنفي بالقاهرة، وقد بدأ الشهابُ يتعلمُ ويدرُس على علماء مصر وأدبائها في سنٍّ مبكرة، ثمَّ بعد أن كبُر وشبَّ بدأ في التنقل والترحال طلبًا للعلم، فارتحلَ إلى القسطنطينية، واتَّصل بالسلطان مُراد العثماني، فقرَّبه إليه؛ لِما له من علمٍ وفضلٍ ومكانةٍ، وولَّاه قضاءَ سلانيك، ثمَّ ولَّاه قضاءَ مصرَ، ثمَّ ارتحل مع والدِه إلى بلاد الحرمَين

---

(١) انظر في ترجمته: ريحانة الألبا ٣٢٧/٢، وخلاصة الأثر ٣٣١/١، وسلافة العصر ٢٤٢، وطبقات المفسرين ٤١٥، والأعلام ٢٣٨/١، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٢، والخفاجيون في التاريخ ١٤١.

(٢) انظر: ريحانة الألبا ٤/١، وجمهرة أنساب العرب ٤٦٩/٢.

الشريفَين، ثمَّ ارتحل إلى بلاد الشام، ثمَّ اتجه إلى القسطنطينية مرة أخرى، ثمَّ رجع إلى مصرَ، واستقرَّ بها إلى أن مات[١].

- **أهم شيوخه:**

تَلمذَ الشهابُ لمجموعةٍ كبيرةٍ من علماءِ عَصره، وقد أفاضَ مَنْ ترجمَ له في ذكرهم، وتحدث الشهابُ نفسُه في ريحانته عن شيوخه، ومن أبرز مَن أخذ عنهم وأجلِّهم[٢]:

١- برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي القاهري الشافعي (ت ٩٤٤هـ)، قرأ عليه كتاب شفاء القاضي عياض، واسمه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وأجازه به وبغيره[٣].

٢- علي بن غانم المقدسي الحنفي، المعروف بابن غانم الخزرجي (ت ١٠٠٤هـ)، حضر دروسَه، وأخذ عنه الحديث، وأجازه بخطه[٤].

٣- شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، وهو من أجلِّ من أخذ عنه الشهابُ، كما نصَّ على ذلك، وحضر دروسَه الفرعيةَ، وقرأ عليه شيئًا من (صحيح مسلم)، وأجازه فيه[٥].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣٣١/١، والأعلام ٢٣٨/١.

(٢) الترتيب حسب تاريخ الوفاة.

(٣) انظر: ريحانة الألبا ٧٧/١، ٣٢٨/٢.

(٤) انظر: ريحانة الألبا ٣٢٨/٢.

(٥) انظر: ريحانة الألبا ٣٢٧/٢، وخلاصة الأثر ٣٣٢/١.

٤-علي بن إسماعيل الأسفراييني العصامي الشافعي، جمال الدين بن صدر الدين (ت ١٠٠٧هـ)، وقد أخذ عنه الشهاب في أثناء رحلته إلى الحرمينِ الشريفينِ[١].

٥-داود بن عُمر البصير الأنطاكي، كبير الأطباء في زمانه، وكان عارفًا باللغة اليونانية، ورحل إلى مصر (ت ١٠٠٨هـ)، أخذ عنه الشهابُ الخفاجيُّ الطبَّ، يقول: "وكنتُ قرأتُ عليه الطبَّ وغيرَه في سنِّ الصغر، فسمعتُ منه ما يَغارُ له نسيمُ السحر، ويطربُ من لطفه نغماتُ الوتَرِ"[٢].

٦-محمد بن حسن جان التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والمنشأ والوفاة، الملقب سعد الملة والدين، وقد نصَّ الشهابُ على أنه من أجلَّة مَنْ أخذ عنهم بالقسطنطينية (ت ١٠٠٨هـ)[٣].

٧-علي بن جار الله بن محمد القرشي المخزومي (ت ١٠١٠هـ)، أخذ عنه في أثناء رحلته مع والده إلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة[٤].

٨-محمد بن نجم الدين بن محمد، الملقب شمس الدين الصالحي (ت ١٠١٢هـ)، أخذ عنه الأدبَ والشِّعْرَ[٥].

---

(١) انظر: ريحانة الألبا ٤١٧/١، ٣٢٩/٢.

(٢) انظر: ريحانة الألبا ١١٧/١، ٣٢٩/٢، وخلاصة الأثر ٣٣٢/١.

(٣) انظر: ريحانة الألبا ٣٣٠/٢.

(٤) انظر: ريحانة الألبا ٣٢٩/٢، وخلاصة الأثر ٣٣٢/١.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣٣٢/١.

٩-أحمد بن أحمد بن أبي العنايات العناياتي (ت ١٠١٤هـ)، أخذ عنه الأدبَ والشِّعْرَ[١].

١٠-أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدِّين الشَّنَوَاني (ت ١٠١٩هـ)، وهو خالُ الشهاب، وكان سيبويهِ عصرِهِ وشافعي زمانِه ومصرِه. وأخذ عنه علوم العربية[٢]. قال عنه في الريحانة: " المكتوب له هذا المنشور العالي، هو أستاذي وخالي ... وبهِ تخرَّجتُ، وبعلمهِ وبركةِ دُعائهِ انتفعتُ"[٣].

١١-علي بن يحيى، الملقب نورَ الدين الزّيادي المصري (١٠٢٤هـ) ، وقد درسَ الشهابُ عليه زمنًا طويلًا، ومدحه في شعرٍ له[٤].

١٢-محمد بن عبد الغني بن ميربادشاه، المشهور بغني زاده (ت ١٠٣٦هـ)، كان لا ينفك الشهابُ عن مجلسه، وأخذ عنه في أثناء رحلته إلى القسطنطينية[٥].

١٣-مصطفى بن محمد، المعروف بعزمي زاده، قاضي العسكر، وأشهر متأخري العلماء بالروم (ت نحو ١٠٤٠هـ) ، وقد أخذ عنه الشهابُ في أثناء رحلته إلى بلاد الروم[٦].

---

(١) انظر: ريحانة الألبا ١/١٧، ٢/٣٢٩.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٢.

(٣) ريحانة الألبا ١/٣٠٠،

(٤) انظر: ريحانة الألبا ٢/٣٢٨، خلاصة الأثر ١/٣٣٢، ٣/١٩٥.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٢، ٤/٩.

(٦) انظر: ريحانة الألبا ٢/٣٣٠، وخلاصة الأثر ١/٣٣٢.

- **أهم تلاميذه:**

كثُر تلاميذ الشهاب الخفاجي وتعددوا، وأخذوا من علمه الواسع في النحو واللغة والأدب وعلوم الدين، وسأكتفي بذكر أشهرهم فيما يأتي[١]:

١- عبد البر بن عبد القادر الفيومي العوفي الحنفي، أحد أدباء الزمان المتفوقين وفضلائه البارعين (ت ١٠٧٢هـ)، لزِمَ الشهَاب الخفاجي؛ فَقَرَأَ عَلَيْهِ بعض شرح المِفْتَاح للتفتازاني، وَبَعض شرح نَفسه على الشفا، وَكتب لَهُ بخطه على هَامِش الْكِتَابَيْنِ[٢].

٢- فضل الله بن محب الله بن محمد، محب الدين بن أبي بكر تقي الدين، (ت ١٠٨٢هـ)، وقد كتبَ عن الشهاب الخفاجي أصلَ ريحانة الألبا، وسمَّاه: (خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا)، وهو والد مؤلِّف خلاصة الأثر[٣].

٣- عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي، صاحب خزانة الأدب، (ت ١٠٩٣هـ). أخذ عن الشهاب التفسيرَ والحديثَ والأدبَ[٤].

٤- أحمد بن يحيى بن عمر الحموي، المعروف بالعسكري الشافعي، مفتي الشافعية، والمدرس بالمدرسة العصرونية بحماة، (ت ١٠٩٤هـ)[٥].

---

(١) الترتيب حسب تاريخ الوفاة.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٢/٢٩١.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٣/٢٧٧.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٢/٤٥١، وخزانة الأدب ١/٣.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٤، ٣٦٧.

٥- برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني المدني (ت ١١٠١هـ) ، ذكر الجبرتي أن الشهاب أجازه في العلم[١].

- **ثناء العلماء عليه:**

اتَّفق مَنْ ترجَم للشِّهابِ الخفاجيّ على رسُوخ قدمه في العلوم، وخصوصًا علوم اللغةِ العربية، وأثنوا عليه ثناءً عطِرًا، وهذه جملةٌ من أقوال العلماء فيه:

قال المحبي في (خلاصة الأثر): "صَاحب التصانيف السائرة، وَأحد أَفْرَاد الدُّنْيَا الْمُجْتَمع على تفوقه وبراعته، وَكَانَ فِي عصره بدر سَمَاء الْعلم ونير أفق النثر وَالنّظم، رَأس المؤلفين وَرَئِيس المصنفين، سَار ذكره سير الْمثل وطلعت أخباره طلوع الشهب فِي الْفلك، وكل من رَأَيْنَاهُ أَو سمعنَا بِهِ مِمَّن أدْرك وقته معترفون لَهُ بالتفرد فِي التَّقْرِير والتحرير وَحسن الْإِنْشَاء، وَلَيْسَ فيهم مَنْ يلْحق شأوه، وَالحَاصِل أَنه فاق كل من تقدمه فِي كل فَضِيلَة وأتعب من يَجِيء بعده"[٢]. وقال عبدُالقادر البغداديُّ ردًّا على مَنْ قال له: ما أظنّ هذا العصر سمح برجلٍ مثلك؟: "جَمِيع مَا حفظته قَطْرَة من غَدِير الشهَاب، وَمَا استفدت هَذِه الْعُلُوم الأدبية إِلَّا مِنْهُ"[٣]. وفي (سلافة العصر) قال عنه: "أحد الشُّهب السيَّارةِ، المقتحم من بحر الفضل لجّه وتياره، وفرع تهدَّل من ذُؤابة خفاجة، وفرد سلك سبل البيان ومهَّد فجاجه"[٤].

---

(١) انظر: خلاصة الأثار عجائب الآثار للجبرتي ١١٧/١.

(٢) خلاصة الأثر ٣٣١/١، ٣٣٢.

(٣) روى هذه الحكاية المحبي في خلاصة الأثر ٤٥٢/٢، عن مصطفى بن فتح الله الحموي المكي اليمني، صاحب كتاب: فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر.

(٤) سلافة العصر ٢٤٢.

وقال عنه أحمد بن محمد الأدنه وي، صاحب (طبقات المفسرين): "العَالم الفَاضِل العَلامَة المحقق شهَاب الدّين، كَانَ عَالِمًا فِي جَمِيع العُلُوم، ومصنفاتُهُ كَثِيرَةٌ ومشهورة"(١).

هذه الأقوال وغيرُها تدلُّ على سعة علمِ الشهابِ الخفاجي، وعلى المكانة العالية التي تبوَّأها بين أقرانِه ومعاصريه، ومَن بعدهم.

- **أهم مؤلَّفاتِه:**

خلَّف الشهابُ تراثًا علميًّا ضَخمًا في علومٍ شتَّى، قال المحبي: "وتآليفه كَثِيرَة ممتعة مَقْبُولَة وانتشرت فِي الْبِلَاد ورُزق فِيهَا سَعَادَة عَظِيمَة، فَإِن النَّاس اشتغلوا بهَا ... مَعَ مَا خولَّه اللهُ تَعَالَى من السعَة وَكَثْرَة الكتب"(٢).

وإليكم مجموعة من أهم مصنفاته المطبوعة(٣):

١- ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب، ذكر فيه الشِّهابُ مشاهيرَ الشعراء من العرب والمولدين(٤).

٢- رسالة في إعراب قوله تعالى: (أرأيتكم) (٥).

---

(١) طبقات المفسرين ٤١٥، ٤١٦.

(٢) خلاصة الأثر ٣٣٢/١.

(٣) مرتبة هجائيًّا، وانظر في مؤلَّفاته: ريحانة الألبا ٣٤٠/٢، وفي هذا الكتاب أفرد الشِّهابُ بابًا لذكر بعض مؤلفاته، ابتدأه بقوله: "فإن أردتَ ما ليَ من المآثر، فمن تأليفي ...". وانظر: خلاصة الأثر ٣٣٣/١، والأعلام ٢٣٨/١، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٢.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٣٣٣/١، وذكر بروكلمان أنه طبع في بيروت سنة (١٣١٦هـ). انظر: مقدمة محقق ريحانة الألبا ١٥/١.

(٥) مطبوعة بتحقيق د. عبد الفتاح سليم، ضمن كتاب بعنوان: أربع رسائل في النحو، مكتبة الآداب بالقاهرة.

٣- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، وموضوعه تراجم علماء القرن الحادي عشر الهجري وأدبائه وشعرائه، وهو موضوع كتاب خبايا الزوايا نفسُه، إلا أنَّ فيه شيئًا من الترتيب والتهذيب(١).

٤- شرح درَّة الغواص في أوهام الخواص للحريري(٢).

٥- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، وهو من الكتب النادرة في فنِّها، وقد احتوى مجموعةً لغوية مفيدة في الألفاظ المعربة والدخيلة(٣).

٦- عناية القاضي وكفاية الراضي، حاشية على تفسير البيضاوي(٤).

٧- طراز المجالس، وهو عبارة عن أمالي، قال الشهاب في مقدمة الطراز: "فهذه بنات فكر زففتها إليك، وأمالي مجالس أمليتها عليك"(٥).

٨- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، وهو شرح على الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي(٦).

---

(١) انظر: مقدمة محقق ريحانة الألبا ٣٢/١.

(٢) طُبع بتحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ضمن "درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها"، ط/ دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، وله طبعة سابقة بمطبعة الجوائب بالقسطنطينية عام ١٢٩٩هـ.

(٣) حققه د. عليوة عبد النبي محمد، ط/ دار ابن كثير، وطبع أيضًا في المطبعة الأميرية ١٣٨٢هـ.

(٤) طبعت الحاشية عدة طبعات في إستانبول سنة ١٨٥٤م، وفي بولاق عام ١٢٨٣هـ,

(٥) طراز المجالس، ١، ولهذا الكتاب طبعتان: الأولى بدون تحقيق سنة ١٢٨٤هـ، والأخرى بالمطبعة العامرة الشرفية.

(٦) طبع الكتاب في إستانبول عام ١٢٦٧هـ، وطبع بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣٢٧هـ.

- **ومن مؤلَّفاته النافعة:** (دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ وهذا المؤلَّفُ موضوعُ البحث والتحقيق، وسيأتي حديثٌ مفصَّلٌ عنه في القسم الأول.
- **وفاته:**

أطال اللهُ في عُمر الشهاب حتَّى نيَّف على التسعين عامًا، ثمَّ وافته المنية في يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر رمضان المعظم سنة (١٠٦٩هـ)، ودُفن في القاهرة، رحمَهُ اللهُ تعالى رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جناته[١].

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣٣٤/١، والأعلام ٢٣٨/١، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٢.

القسم الأوَّل: الدراسة

المبحث الأول: موضوع الرسالة وسبب تأليفها

المبحث الثاني: عرض الرسالة ومنهج الشهاب فيها

المبحث الثالث: مصادر الشهاب في رسالته وشواهده

المبحث الأوَّل: موضوع الرسالة وسبب تأليفها

هذه الرسالة اللطيفةُ في حجمها، القيِّمةُ في مضمونها، ألَّفها العلَّامةُ الشّهابُ الخفاجيُّ؛ لتوجيهِ قراءة الإمام ابنِ عامرٍ قولَه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بنصب (فيكون)، توجيهًا من حيث الإعرابُ والمعنى، ولِردِّ أدلةِ المعترضين عليها، ولِلدفاعِ عنها وتأكيدِ ثبوتها روايةً ودرايةً.

قال في أولِها موضِّحًا عنوانَها وعلةَ تأليفها: "هذا؛ وإنَّك – أعزَّك اللهُ – سألتَ عن دَفْعِ الشُّبهِ والظُّنونِ التي وَقعتْ في قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ وإنَّه صَعُبَ عليكَ دفعُ ما أوردَه عليهِ المعربونَ، فأجبتُك راجِيًا من الملكِ الوهَّابِ المعْطِي عَطاءً غيرَ مَمنونٍ أنْ يفتحَ علينا ما تَنشرحُ له الصُّدورُ، وتَقرُّ بهِ العُيونُ"[1]. وقد بيَّن الشهابُ أنَّ هذا النَّظْمَ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ وقع في ثمانيةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ منها مَوضِعانِ مجمعٌ على رفعِهما، وهما قولُه تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وقولُه تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾، والمواضعُ الستةُ المتبقية مُختلفٌ في رفع ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ونصبِه فيها بين القراء السَّبعة، اختصَّ ابنُ عامرٍ وحدَه بقراءة النصبِ في أربعةٍ منها،

(١) دفع الشبه والظنون ٦٣/ب.

وجمهور السَّبعة بالرفع، وهذه المواضع الأربعة هي التي جاء فيها الإشكالُ وطالَ فيها الكلامُ، وردَّها بعضُهم واعترضوا عليها.

الموضعُ الأول: في سورة البقرة في قولِه تعالى ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

الموضع الثاني: في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

الموضع الثالث: في قولِه تعالى في سورة مريم: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

الموضع الرابع: في سورة غافر في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

وشارك الإمامُ الكسائيُّ ابنَ عامرٍ في قراءة النصب في موضعينِ لم يعترضْ عليهما أحدٌ فيهما؛ لأنهما من باب العطفِ على (أنْ نقولَ) في الأول، و(أنْ يقولَ) في الثاني.

والموضع الأول مِنْهُمَا في قولِه تعالى في سورة النحل: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ والموضع الثاني في سورة يس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾

وابتدأَ الشّهابُ مناقشتَه بتوجيه رفع ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وبيَّن أنه على ثلاثةِ أوجهٍ، ثم ذكر بعضَ العلماء المعترضين على قراءة النصب، كالإمام أحمدَ بنِ مجاهد مُسبِّع السبعة، وبيَّن حجَتهم وفنَّدها وردَّ عليها بأجوبة مقنعة دامغةٍ، ثم أكَّد دفاعَه عن قراءة النصبِ بأقوال المجيزين لها، وأدلتهم، وبيَّن – بما لا شكَّ

فيه – أنها موافقةٌ للعربية بقوَّة من وجوهٍ؛ منها أنَّ مواضع النصبِ الأربعة جاءت في حَيِّزِ (إذا) الشرطية، وبهذا تبطلُ دعوى المعترضين.

ومجملُ حُجةِ المعترضين على قراءة ابن عامرٍ بالنصب، أنَّ المضارع لا ينتصبُ بعد الفاء بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا إلَّا بشرطينِ:

أحدهما: أن تكونَ الفاءُ للسَّبَبِيَّةِ.

والآخر: أنْ يقع المضارعُ جوابًا لنفي أو طلبٍ مَحْضَيْنِ.

فإنْ وقعَ المضارعُ مقترنًا بالفاء غير مسبوقٍ بنفي أو طلبٍ يُرادُ جعلُه جوابًا له، وجب عدُّ الفاءِ لمجرد العطفِ أو الاستئناف وعدم نصب المضارع بعدها بـ (أنْ) مضمرةً[1].

قالَ سيبويه: "واعلمْ أنَّ الفاءَ لا تُضمرُ فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا البابِ إلا الرَّفْعُ؛ وذلك قولُهُ: إنه عندنا فيحدثُنا، وسوف آتيه فأحدثُه ليس إلا، إنْ شئْتَ رفعتَهُ على أن تشرك بينه وبين الأول، وإنْ شئْتَ كان منقطعًا؛ لأنَّك قد أوجبْتَ أَنْ تفعلَ فلا يكون فيه إلا الرفع ... ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ كأنه قال: إنما أمرُنا ذاك فيكونُ [2]".

وسرُّ الحكم بردِّ قراءة النصبِ في المواضع الأربعة التي انفردَ بها الإمامُ ابنُ عامرٍ، هو عدمُ ظهورِ قصْدِ التنصيصِ على سَبَبِيَّةِ ما قبل الفاء لِمَا بعدَها؛ لأنَّ هذا القصدَ إنَّما يَظهرُ إذا وقعتِ الفاءُ جوابًا لنفي أو طلبٍ محضينِ – كما سبق –؛ لأنها حينئذٍ تقعُ بعدَ ما يُشبهُ الشَّرْطَ في عدم تحقُّقِ الوقوعِ أو عدم ثبوتِ

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٨٢، وتوضيح المقاصد ١٢٥٢/٣، والمقاصد الشافية ٤٦/٦.

(٢) الكتاب ٣٨/٣ – ٤٠، والسيرافي بهامشه ٣٩/٣، حاشية ٢، هارون.

المضمون، وهو المنفي والمطلوب، فيترتب ما بعدها عليه ترتّبَ الجوابِ على الشرط، ويظهر فيها قصدُ التنصيص على السَّبَبِيَّةِ.

أمَّا إذا وقعتْ بعد الخبر المثبت، فقد وقعتْ بعد متحقِّقِ الوقوع ثابتِ المضمون بعيدِ الشَّبَهِ بالشَّرْطِ، فيكون قصدُ السَّبَبِيَّةِ بها بعيدًا؛ فيجب رفعُ المضارع بعدها، ولا تكون الفاء آنذاك لغير الاستئناف، أي: لا تكون للعطفِ، وإلَّا لزم عطفُ الخبر على الإنشاء(١).

ويؤكِّدُ المبردُ ذلك بقولِهِ: "وَأَمَّا قَوْله عزَّ وجَلَّ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ النصبُ هَهُنَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّهُ لم يَجْعَلْ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ جَوَابًا، هَذَا خلافُ المعْنى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا شَرط، إِنَّمَا الْمَعْنى: فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ: كن فيكونُ، وكُنْ حِكَايَة"(٢).

وعلةُ رفضِ النصبِ عند المبرد أنَّه يعتمد على الشَّرط، ولا شرطَ هنا.

ويُبيّن ابنُ خالويه أنَّ نصبَ ﴿فَيَكُونُ﴾ في قراءة ابن عامر ليس مِنْ مواضع نصب المضارع، فيقول: ﴿فَيَكُونُ﴾ قرأَهُ ابنُ عامرٍ بالنصب، والحجة له: الجوابُ بالفاء، وليس هذا من مواضع الجوابِ؛ لأنَّ الفاءَ لَا يَنصب إلا إذا جاءتْ بعد الفعل المستقبل"(٣).

وقد أجادَ الشِّهابُ الخفاجيُّ في ردِّ حجج المعترضين، وأحسنَ في بيان توجيه قراءة ابن عامرٍ بنصب ﴿فَيَكُونُ﴾ في المواضع الأربعة آنفةِ الذكر، وكان

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ٤٨٢، وحاشية الصبان ٣٠١/٣.

(٢) المقتضب ١٨/٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨، وللمزيد من أقوال المعترضين على قراءة ابن عامر يُنظر: معاني القراءات للأزهري ١٧٢/١، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٠٣/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١٠٩/١، ٤١٨.

مُوفقًا في الدفاع عنها عندما استمسك بالرأي القائل بأن النصب؛ لكون ﴿فَيَكُونُ﴾ في جواب (إذا) الشَّرطية التي تُستعمل للزَّمنِ المستقبل؛ فعلى هذا قِراءةُ النصبِ أبلغُ؛ لظهورها في الصَّرف عن الحال إلى الاستقبال.

ثمَّ يختمُ رسالتَهُ بقولِهِ: "أقولُ: قد علمتَ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ قراءةٌ متواترةٌ لا يَليقُ إنكارُها ... والحقُّ أنَّه جوابُ (إذا)، وهي للشرطِ المقطوعِ به، وقدْ يقعُ المضارعُ منصوبًا بعدَها سواء تقدَّمَه جوابٌ أم لا، فالمعنى: إذا قضَى أمرًا قال له: كُنْ، فكونُه محققٌ لا محالةَ"(١).

(١) دفع الشبه والظنون ٦٦/أ، وللاستزادة من ردود المدافعين عن قراءة ابن عامر، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٨/٣، وتفسير القرآن للسمعاني ١٣١/١، والمحرر الوجيز ٢٠٢/١، ٤٣٦، ٣٩٣/٣، وفتح الوصيد ٦٦٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣، وشرح التسهيل لبدر الدين ٤٤٤/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٤٩/٨، ونظم الدرر ١٣٠/٢، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٨٩، وهمع الهوامع ٤٠٢/٢، وحاشية الصبان ٤٤٦/٣.

المبحث الثاني: عرض الرسالة، ومنهج الشِّهابِ فيها

من خلال قراءةِ الرسالة وتحقيقِها وسبرِها يمكن إجمالُ عرضها ومنهجها في الأمور الآتية:

أوَّلًا: افتتحَ الشِّهابُ رسالتَهُ بمقدِّمةٍ أشار فيها إلى موضوعها، وعنوانها، وعلة تأليفها، وقد سبق بيانُ ذلك في موضوع الرسالة وسبب تأليفها.

ثانيًا: ذَكَر أنَّ نَظْمَ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ وقع في مواضع من القرآن الكريم، ونصَّ على الموضعِ الأول منها، وهو في الآية رقم (١١٧) من سورة البقرة، ثم أوضحَ أنَّ المعربين وعلماء القراءات استشكلوا نصبَ ﴿فَيَكُونُ﴾ في قراءةِ ابنِ عامرٍ، ثمَّ بيَّن أنَّ رفعَ ﴿فَيَكُونُ﴾ في هذا الموضع لا يخلو من أمورٍ محتاجة للبيان، وبيَّن هذِهِ الأمورَ وشرحَها مستعينًا في إيضاحِها بما ذكرَهُ السمينُ الحلبيُّ، الذي سمَّاه: المعرِبَ، وجملةُ ما ذكره من أوجه إعرابية في توجيه الرفع ثلاثة أوجه.

ثالثًا: بعدَ أنْ انتهى الشِّهابُ من توجيهِ قراءةِ الرَّفْعِ، قالَ: "ولْنعدْ لما نحنُ بِصدَدِهِ، فنقول: قرأَ ابنُ عامرٍ﴿فَيَكُونُ﴾ هنا، أي: في البقرة (١١٧)، وفي الموضع الأول من آل عمران"[(١)]، فقط؛ لأن الموضع الثاني مجمعٌ على رفعه، ونصَّ على المواضع التي انفرد فيها ابنُ عامرٍ بالنصب، وعلى الموضعينِ اللذينِ اشترك فيهما مع الإمام الكسائي بالنصب أيضًا، وسبق بيانُ ذلك في موضوع الرسالة.

---

(١) دفع الشبه والظنون ٦٣/أ.

رابعًا: انتقل الشِّهابُ بعد ذلك إلى بيان أنَّ المعربين والموجِّهينَ اضطربوا في المواضع الأربعة التي انفرد بها الإمام ابنُ عامر، وهي: (البقرة: ١١٧، وآل عمران: ٤٧، ومريم: ٣٥، وغافر: ٦٨)، وذكر من المعترضين على نصبِ ﴿فَيَكُونُ﴾ فيها ابنَ مجاهدٍ، ثمَّ تطرَّقَ إلى حججهم كاشفًا عن مضمونها، وما اشتملتْ عليه من وجوه الاعتراض، وردَّ عليها أبلغَ ردٍّ وأوفاه، وفنَّدها جميعًا، وانتهى إلى أنَّها لا تَثبتُ أمام التحقيق والمناقشة؛ متخذًا في جميع ذلك من كلام العلماء الأفذاذ قَبْلَه، الذين هم أهل الصنعة والرواية ما يدعم رُدودَه؛ مما يُؤَكِّدُ ما ذهب إليه من ثبوت قراءة النصب روايةً ودراية، وأنَّ ما ذهبَ إليه الطاعنون لا طائل تحته.

خامسًا: عرض الشِّهابُ بعد ذلك الأوجهَ الإعرابية التي ذكرها المعربون والموجهون في قراءة النصب، وذكر عدة أعاريب، وهو في كل ذلك يوجِّه ويُناقش، ويُحلل، ويُرجِّح؛ ويَردُّ بالدليل والبرهان؛ إذ اختار من بينها أنَّ النصبَ واقعٌ في جواب (إذا) الشَّرْطيَّة، قال: "أقولُ: قد علمتَ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ قراءةٌ متواترةٌ لا يَليقُ إنكارُها ... والحقُّ أنَّه جوابُ (إذا)، وهي للشَّرطِ المقطوعِ به، وقدْ يقعُ المضارعُ منصوبًا بعدَها سواء تقدَّمَه جوابٌ أم لا، فالمعنى: إذا قضَى أمرًا قال له: كُنْ، فكونُه محققٌ لا محالةَ، ولا حاجةَ لنصبهِ بعدَ (إنَّما) على أنَّه مَصدرٌ معطوفٌ على مَصدرٍ متصَيَّدٍ ممَّا قبلَه؛ لأنَّه – وإنْ سُمِعَ مثلُه – ضعيفٌ شاذٌّ"[1]. وبهذا التَّأْكيدِ على صحةِ قراءةِ ابنِ عامرٍ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب ثابتة رواية ودراية؛ خَتَمَ الشِّهابُ الخفاجيُّ رسالتَه.

---

(١) دفع الشبه والظنون ٦٦/أ.

وفي ختام حديثي عن منهج الشِّهابِ الخفاجيّ في رسالتِهِ، أقولُ: إنَّهُ اهتم اهتمامًا خاصًّا بنقل كلام عَالمينِ كبيرَيْنِ في تفسيرِ القرآن الكريم وإعرابِهِ، بتصَرُّفٍ، وهما: السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ) في كتابه (الدر المصون)، وبرهان الدين البقاعي (٨٨٥هـ) في كتابه (نظم الدرر)، ثمَّ علَّق على هذا كله بما رآهُ صوابًا؛ إذ لم يكن مجردَ ناقلٍ، بل كان يُناقش، ويَردُّ، ويُعلل، ويُرجح، إلى غير ذلك مما يستدعيه التأليفُ العِلْميُّ السَّديدُ.

المبحث الثالث: مصادرُ الشِّهابِ في رسالته وشواهده

أوَّلًا: مصادره

اعتمدَ الشِّهابُ في رسالتِهِ على علمِهِ الجمِّ، وخبرته العلمية الواسعة، وتصانيفه الكثيرة، كما أنه اعتمد على بعض العلماء السابقين وكتبهم، وكلُّ هذه الروافد استطاعَ الشِّهابُ بكفاءةٍ عاليةٍ حُسْنَ توظيفها في تحليل قراءة ابن عامر ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب في المواضع الأربعة سالفة الذكر، وتوجيهها إعرابًا ومعنًى، وكذلك حسنُ إحكام الرد على أدلة المعترضين، ويُمكنُ إجمال ذلك فيما يأتي:

أ–روافده من العلماء:

رجعَ الشِّهابُ إلى مجموعة كبيرةٍ من العلماء، فأخذ عن بعض الكوفيين، كما أخذ عن أئمة النحو والإعراب والقراءة والتفسير، ومنهم: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)، وأيوب بن تميم (ت ١٩٨هـ)، والإمام نافع (ت ٢٢٠هـ)، والزجاج (ت٣٣١هـ)، وأبو عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وأبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، والزمخشري (ت

٥٣٨هـ)، وابن عطيةَ (ت٥٤٦هـ)، والحراليّ (ت ٦٣٧هـ)، وأبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، وابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، والرضي (ت ٦٨٦هـ)، والسفاقسيّ (ت ٧٤٢هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، والبقاعي (ت ٨٨٥هـ) وهذِهِ الكثرةُ من العلماء تدلّ دلالةً واضحةً على أنَّ الشِّهابَ أتقنَ رسالتَه أيَّما إتقانٍ؛ فناقشَ وعلَّل، وأعربَ ووجَّه، وردَّ على المعترض أبلغَ الردِّ؛ لذا الرسالة في بابِها مفيدة، ونافعة.

ب–روافده من الكتب:

من منهج الشهاب أنه كان – غالبًا – يَنسب النقولَ إلى أصحابها من دون ذكر الكتب، وفي بعض الأحيان كان ينصُّ على اسم الكتاب الذي رجع إليه، وقد ذكر في رسالته ثلاثةَ كتبٍ، وهي: الحجة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، وكتاب الانتصار، لأبي حامد الغزالي، والمجيد في إعراب القرآن المجيد، المسمَّى: إعراب القرآن، للسفاقسيّ.

ثانيًا: شواهده

أبرزُ الأدلةِ النَّحويةِ التي عوَّل عليها الشِّهابُ في رسالته السَّماعُ، الذي يُعدُّ الأصلَ الأول من أصول الاستدلال النحويّ؛ التي بواسطتها تُؤصَّل القواعدُ النحويةُ وتُؤَسَّسُ، وعَبَّر عنه الأنباريُّ بالنقل، وعَرَّفه بأنَّه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيحِ، الخارج عن حَدّ القلة إلى حَدّ الكثرةِ"(١).

(١) لمع الأدلة ص ٨١.

وقد استطاعَ الشِّهابُ أن يُفيدَ مِنَ الأدلةِ السَّماعيّةِ إفادةً كبيرةً في خدمة الرسالة، وتحرير مادتها وموضوعها، وأظهر أضرب السماع في هذه الرسالة: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

أ–القرآن الكريم وقراءاته:

جاء القرآن الكريم وقراءاتُه في المرتبة الأولى من مراتب الاستشهاد في رسالة الشهاب، وهذا أمرٌ طبعيٌّ؛ إذ موضوع الرسالة توجيه قراءتي الرفع والنصب في ﴿فَيَكُونُ﴾، وقد نهجَ الشِّهابُ في تناولِهِ الشواهدَ القرآنيةَ منهجًا متعددَ الأنماط، وبيان ذلك على النحو الآتي:

- استدعى المواضع الستة في القرآن الكريم، لقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ التي فيها خلاف قرائي بين قراءَتي الرفع والنصب عند القراء السَّبعة، وقد سبق بيان ذلك.
- استشهد بقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وقوله تعالى ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ على أنَّ المعامَلةَ اللفظيةَ واردةٌ في كَلامِهم.
- استشهد بقوله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ على أنَّ أهلَ العربية يُجوِّزُون الأجوبةَ تارةً على الألفاظِ باعتبار معانِيها، وتارةً على صُور الألفاظِ المجرَّدةِ عن معانيها؛ فقد وقعَ الجوابُ هنا مرتبًا على صورةِ الاستفهامِ مجرَّدًا عن معناه؛ إذ معنى الكلامِ: أنهم ساروا فنظروا، وذلك خبرٌ محضٌ ليس من الاستفهام في شيء.

- استشهد بقوله تعالى ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ﴾ بسقوط خيالِ مَنْ ظنَّ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ – فِيما تَتَمحَّضُ الفاءُ فيهِ جوابًا – عَسيرةُ الردِّ إلى أُصولِ العربيَّة وقواعدِها، بأنهم محجوجون بهذه الآية، وأنه لا وجْهَ لإجماعِهم على النَّصبِ وجَعْلِ الفاءِ جوابًا إلَّا إحالة على وُجودِ صِيغةِ الاستفهامِ فقط من غيرِ نَظرٍ إلى معناها.
- استشهد بقوله تعالى ﴿يَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ في غير قراءة نافع، وابن عامر، في بعض التوجيهات، على أنَّ نصـــب (فيكون) لأجل وجود (إذا) الشرطية.

ب–الحديث الشريف:

استشهد الشِّهابُ بحديثٍ نبويٍّ واحدٍ في رسالته، وذلك في قوله: "أقولُ: قد علمتَ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ قراءةٌ متواترةٌ لا يَليقُ إنكارُها، والقولُ بأنها مخالفةٌ للعربيَّة ممَّن له بَصِيرةٌ، لكنَّهم لَمَّا تبادَرَ إلى أذهانِهم أنَّه جوابٌ لِلأمرِ لقربِه، ورأوا معناه غيرَ صَحيحٍ؛ لاتِّحادِ الشرطِ وجزائِهِ، ولم يُقصدْ به المبالغةُ، كقوله – صلى الله عليه وسلم –: (فَمَنْ كانتْ هجرتُه إلى اللهِ...) الحديث؛ اعتذروا له بأعذارٍ مآلها الاعترافُ بعدمِ الصحَّةِ"[1].

ت–الشعر:

احتلت الشَّواهدُ الشِّعريَّةُ في رسالة الشِّهاب المرتبةَ الثانيةَ عددًا بعد الشواهد القرآنية، وللشهاب في الاستشهاد بها أنماط مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) دفع الشبه والظنون ٦٦/أ.

- استشهدَ بقول أبي النجم العجلي:

إِذَا قالَتِ الأنْساعُ لِلبَطْنِ الْحَقِ

حيثُ ردَّ بهِ على ابن عطيةَ الذي خطَّأَ إعراب (فيكون) في قراءة الرفع معطوفًا على (يقول) قبله؛ من جهة المعنى؛ إذ إنَّ الأمرَ قَدِيمٌ والتكوينَ حادثٌ، فكيف يُعطَفُ عليه بأداة تَعقيبٍ. قال: "وأجيبَ عنه بأنه إنما يَرِدُ إذا كان الأمر حقيقيًّا، أمَّا إذا قيل: إنَّه على سَبيل التَّمثيلِ، وهو الرَّاجحُ، فلا، فهو كَقول أبي النَّجم ..." (١).

- استشهد بقول رجل من سلول:

وَلقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ ثُمَّت قلتُ لا يَعنيني

على أنَّ (أمرُّ) بمعنى (مررتُ)، وعلى ذلك فـ(يكون) بمعنى (كان)، فيجوز عطفُه على (قال).

- استشهد بقول المغيرة بن حبناء:

سَأتْرُكُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ وأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فأَستَرِيحَا

حيث جاء المضارعُ منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الخبر المثبت في ضرورة الشعر، و(أنْ) وما دخلتْ عليه في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ عطفًا بالفاء على مصدرٍ مُتصيَّدٍ مما قبلها، والتقدير: يكون لحاقٌ فاستراحةٌ.

- استشهد بقول ميسون بنت بحدل الكلبي:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إلىّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) دفع الشبه والظنون ٦٢/ب، ٦٣/أ.

عَطَفَ (وَتَقَرَّ) معَ (أَن) المقدَّرَةِ قَبْلَهُ على قَولِهِ: (لَلُبْسُ)، فكأنَّها قالت: للبسُ عباءةٍ وقرةُ عين.

- استشهد بقول الشاعر:

إذا نَطَقَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ غَرِيبَةٍ وَإِنْ سَكَتَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ غَرِيبِ

على أنَّ الإعرابَ معظمُ هذهِ الشريعةِ المحمديَّةِ المؤيَّدةِ بأفصحِ الأنبياءِ لهجةً وأبلَغِهم حُجَّةً.

ث–النثر:

جاء من النَّثْرِ في الرسالة قولُ العرب: "إنَّما هي ضَرْبةٌ من الأسدِ فَتَحْطِمَ ظهرَهُ)؛ حيث استشهد به على أنَّ (أنْ) الناصبة للمضارع يَجوزُ إضمارها بعد الحصر بـ(إنَّما)، والتقدير: إنَّما هي ضربةٌ فحطْمٌ.

وكذلك استشهد في نهاية الرسالة بِمَثَلٍ مُولَّدٍ، وهو: (وما بعدَ عَبَّادانَ قَرْيةٌ)، على أنَّهُ لا يُمكن الزيادةُ على ما ذكرَ في هذه الرسالة دفاعًا عن قراءة ابن عامرٍ، وتفنيدًا لحجج المعترضين، ومناقشةً للأوجه الإعرابية لقراءتي الرفع والنصب.

القسم الثاني: التحقيق

أ- توثيق نسبة الرسالة.

ب- تحقيق عنوان الرسالة.

جـ- وصف النسخة.

د- منهج التحقيق.

هـ- نماذج خطيَّة من النسخة المعتمدة.

و- النصُّ المحقَّق.

أ- توثيق نسبة الرسالة إلى الشهاب: هذه الرسالةُ ثابتةُ النّسبةِ للشِّهابِ الخفاجيّ دون شكٍّ، وقرائن ذلك تتجلى فيما يأتي:

١- ورود اسمها واسم مؤلِّفها في غلاف المجموع.

٢- أنَّ هذه الرسالة جاءت ضمنَ مجموعٍ للشهاب اشتمل على اثنتين وسبعين رسالة، وهي الرسالة الثلاثون، كما سيأتي في وصف النسخة. قال الشهاب واصفًا هذا المجموع في مقدمته: "فَلَمَّا لم أجدْ بابًا أدخلُه غيرَ بابٍ في كتابٍ، ولا أنيسًا أتَفكَّهُ بكلامِه غيرَ دَفتَرٍ فيه ثمرَاتُ الألبابِ، كُلَّمَا أُشْكِلَ عليَّ معنًى جادَ بِحلِّ إشْكَالِهِ وضَمّه إلى ما أهداه إليَّ من أخواتِه وأشكالِه؛ فكنتُ أُفردُه برسالةٍ تَحلّ عُقَدَه وتفتَحُ أقفالَه، حتَّى اجتمع من ذلك رسائلُ عديدةٌ، وانتظمتْ فرائدُه فوائدَ مفيدةً، فجمَعْتُ ذلك في مجموعة سميتُها: (قيد الأوابد في مهمات الفوائد"[1].

(١) قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي ٢/ب.

٣- وقد اطلعتُ على جميع رسائل المجموع فألفيتُها كما وصفَها الشِّهابُ من أنها لحلِّ المشكلات، كما في الرسالة موضع التحقيق. أنَّ الشِّهابَ نصَّ في هذا المجموع في الرسالة الثانية منه على أنَّ أبا بكر الشنواني خاله. قال: "تتمة في فائدة مهمة، وهي: ما قاله شيخي الخالُ أبو بكر الشنوانيّ في كتاب البسملة..."[١]. وقد سبق الحديث عن تلمذته لخالهِ أبي بكر الشنواني عند التعريف به وبشيوخه. يقول عن خاله في (ريحانة الألبا): "فَلَمَّا درجتُ من عُشِّي قرْأتُ على خالي، سيبويه زمانِه علومَ العربيةِ، فجثوتُ بين يديه على الركب، ونافستُ إخواني في الجدّ والطلب"[٢]. يقول المحبي كاشفًا عن خاله: "يَعْنِي أَبَا بكر الشنواني"[٣].

٤- أنَّ بعضَ الرسائل من هذا المجموع وُجدتْ في نسخٍ خطيَّة مستقلة منسوبة إلى الشِّهابِ الخفاجي، ومنها رسالة (إعراب أرأيتك) التي حققها د. عبد الفتاح سليم، ضمن أربع رسائل في النحو[٤]، وهي الرسالة رقم اثنين وأربعين في المجموع[٥]، وقد نُسبتْ إليه هذه الرسالة في فهارس دار الكتب المصرية، ودُوِّنَ اسمه في صدر المخطوطة، وهي في هذه الفهارس برقم ٦٤٢٣هـ، وجاء في صدر المخطوطة: "هذه الرسالة للأستاذ الإمام العالم العلامة، العمدة

(١) قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي ٧/ب.

(٢) ريحانة الألبا ٣٢٧/٢.

(٣) خلاصة الأثر ٣٣٢/١.

(٤) أربع رسائل في النحو، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٥) قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي ٩٣/أ.

الفهامة، فريد دهره، ووحيد عصره، خاتمة المحققين، أحمد شهاب الدين المصري، عفا الله عنه، ونفعنا به ... آمين"(١).

٥-التطابق التام بين بعض ما جاء في هذه الرسالة وبين ما جاء في حاشية الشِّهاب على البيضاوي، وخصوصًا عند توجيه قراءة رفع (فيكون)، وعند توجيه قراءة النصب بأن مضمرة بعد (إنما) على ما نقله ابن مالك عن بعض الكوفيين (٢).

ب-تحقيق عنوان الرسالة:

أثبتَ الشِّهابُ الخفاجيُّ عنوانَ الرسالة في مقدمتها، فقال: "هذا، وإنَّك-أعزَّك اللهُ-سألتَ عن دَفْعِ الشُّبهِ والظُّنونِ التي وَقعتْ في قولهِ-عزَّ وجلَّ-: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وقوله-تعالى-: ﴿فَيَكُونُ﴾ في هذا الموضع قُرئ بالرفع والنصبِ، ولا اعتراض على قراءة النصبِ هنا؛ إذ ﴿فَيَكُونُ﴾بالنصب عطفٌ على ﴿أَن يَقُولَ﴾ وإنما الاعتراض على قراءة النصب في غير هذا الموضع -كما سبق بيانه -؛ لذا رأيت أن يكون العنوان: (دفع الشبه والظنون التي وقعت في قوله-عزَّ وجلَّ-: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ليدخل تحته جميع المواضع التي فيها إشكال واعتراض.

ج- وصف النسخة الخطيَّة المعتمدة في التحقيق:

تيسَّر لي الوقوف على نسخة واحدة للرسالة، وهي ضمن مجموع أصلي بالمكتبة السليمانية بتركيا، رقم الحفظ (٠١٨٣٦ - ٠٣٠)، وترتيبها في المخطوط

---

(١) أربع رسائل في النحو ١٣٣.

(٢) راجع حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٢٩/٢.

الرسالة الثلاثون، وتقع في أربعة ألواح تبدأ من اللوح ٦٣ – ٦٦، وفي كل لوحٍ صفحتان، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، وفي كل سطرٍ ثلاثَ عشرةَ كلمةً تقريبًا.

وكُتبتْ بخطٍّ نسخي واضح جدًّا، وهي سليمة من العيوب والآفات، فليس بها سقط، ولا طمس، ولا خرم، ولا أرضة، ولا آثار رطوبة.

وعند بدايتها ختم المكتبة السليمانية، وفيه رقم الرسالة في المجموع (١٥٠٠/٣٠)، والنسخةُ مُراجعةٌ ومُصححة، وعلى حواشيها بعض الشرح والتعليق من الناسخ.

أولها: (الرسالة المتممة ثلاثين): سُبحانَ ذِي العَظمةِ المحتَجِبِ بِسُبُحاتِ النُّورِ عن العُيونِ، فإذَا أرادَ شَيئًا قالَ له كُنْ فَيكُونُ، والصَّلاةُ والسَّلام على أفضَلِ رُسُلِهِ الكِرامِ، وعلى آلهِ وصَحبهِ الأئمةِ الأعْلامِ ما اتْمَهَلَّتْ ظُلمةُ الشَّكِّ بضياءِ الهدَى والأحْلامِ.

وآخرها: وما بعدَ عَبَّادانَ قَرْيةٌ؛ فلهذا جَذبْنا زِمامَ الأقلامِ وحَطَطْنَا عندَه مَطايا التَّمامِ، وحَولنا حَمْدُنا للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رُسُلِه الكِرَام، نُزُلًا لنا في خَيرِ مَقامٍ.

د– منهج التحقيق:

منهجي في التحقيق يمتثل في الآتي:

١– نسخْتُ المخطوطةَ، وكتبْتُ النَّص وفق الضوابط الإملائية التي اصطلح عليها العلماء مقوّمًا ما فيه من أخطاء وتصحيف.

٢- قوَّمتُ ما في النص من خلل، فإنْ كان يحتاج إلى زيادة يستقيم بها أضفتها، وإنْ كان فيه سقط حاولتُ تسديدَه، مع وضع ذلك كلِّه بين معقوفتين والإشارة إليه في الحواشي.

٤- ضبطْتُ النصَّ إجمالًا.

٥- عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواطنها ببيان اسم السورة ورقمها وإتمامها إنْ كانتْ ناقصة.

٦- خرّجت القراءات القرآنية من مصادرها.

٧- خرّجت الأحاديث النبوية من مظانِّها.

٨- خرّجت الشواهد الشعرية، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- ذكر بحر البيت.
- ذكر قائله إن لم يذكر، مع توثيق ذلك من الدواوين وكتب الأدب والنحو واللغة.
- شرح غريب ألفاظه إنْ وُجد.

٩- عرَّفت بالأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن بترجمات يسيرة.

١٠- خرَّجت آراء العلماء من كتبهم أو من الكتب التي أشارت إلى آرائهم ما أمكنني ذلك.

١١- وضَّحت مراد الشِّهاب الخفاجي في بعض القضايا، وعقَّبت على ما يحتاج إلى تعقيب وبيان، وجليت الغامض من مفردات النصِّ وعباراته، ومسائله، وقضاياه.

هـ- نماذج خطيَّة من النسخة المعتمدة:

صورة غلاف المجموع

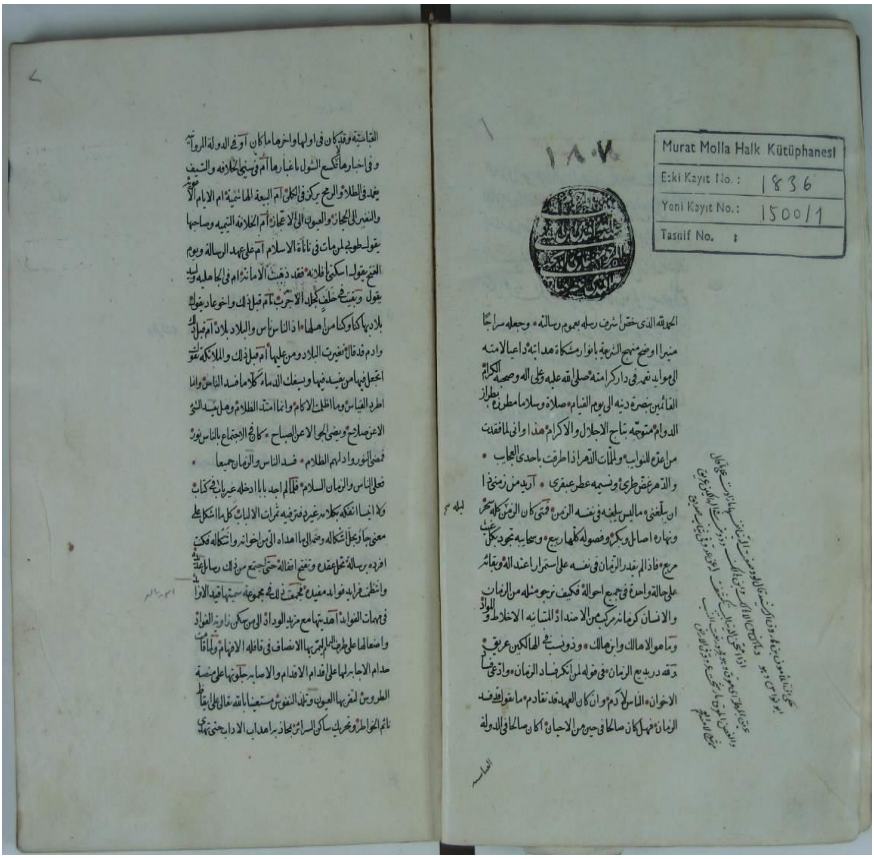
Murat Molla Halk Kütüphanesi
Eski Kayıt No.: 1836
Yeni Kayıt No.: 1500/1
Tasnif No. :

صورة مقدمة المجموع

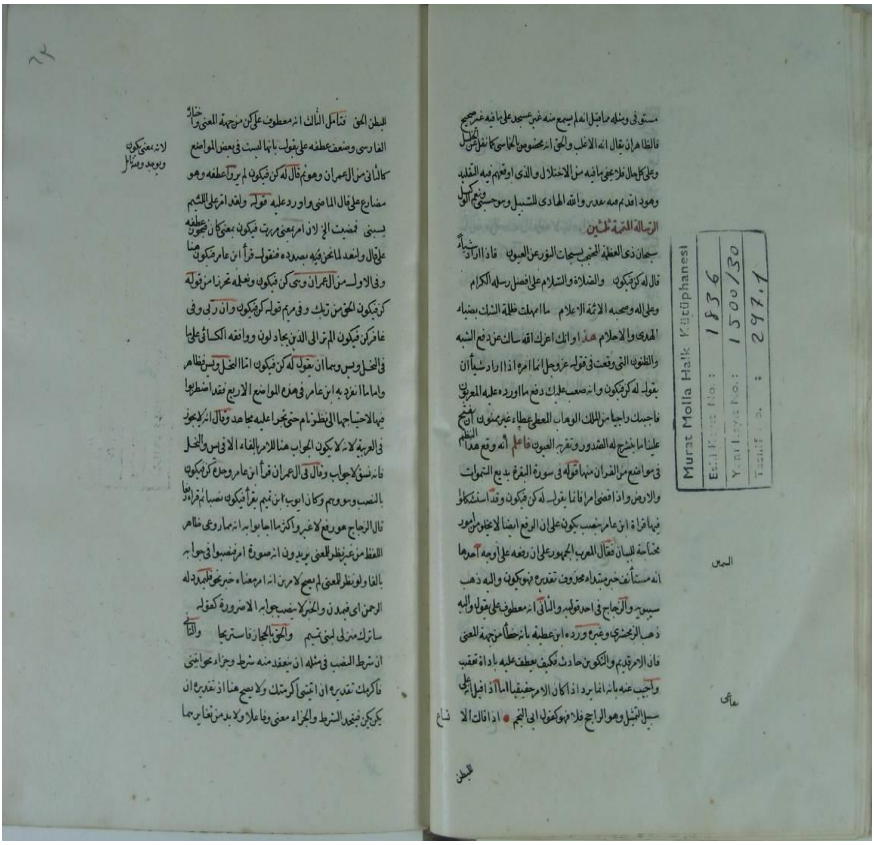
Murat Molla Halk Kütüphanesi
Envanter No: 1836
Yazma No: 1500/30
Tasnif No: 297,1

صورة اللوح الأول من الرسالة

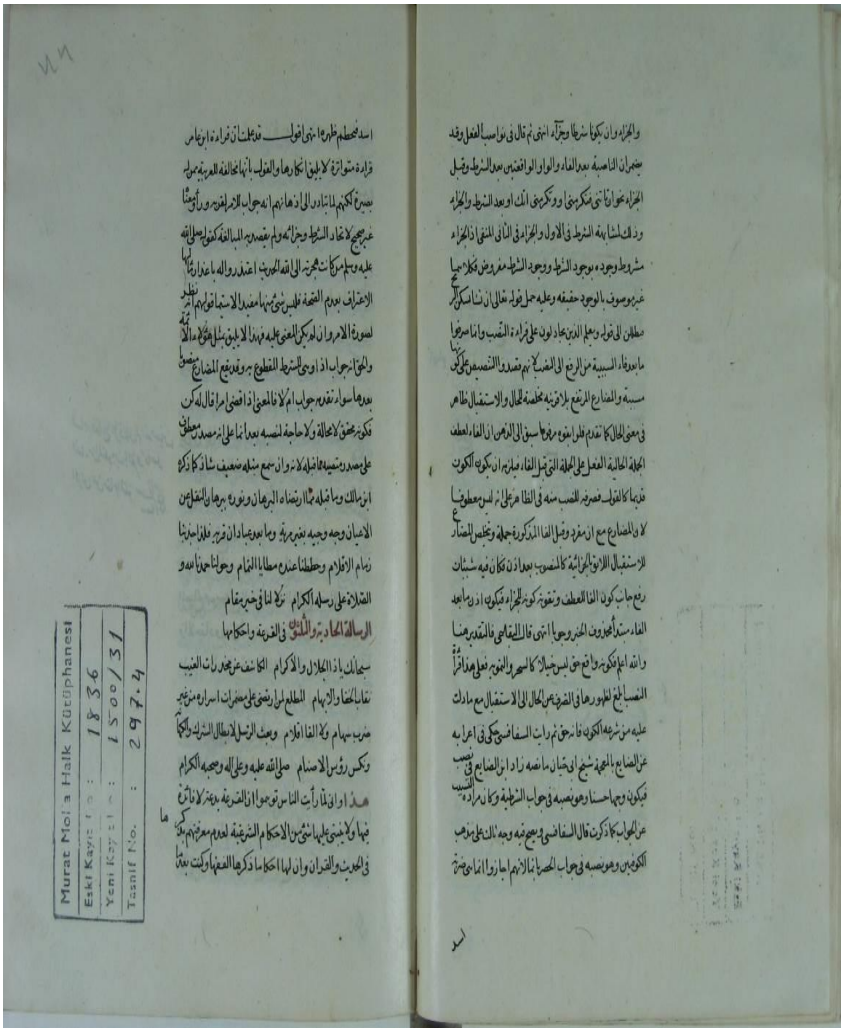
Murat Molla Halk Kütüphanesi
Eski Kayıt No : 1836
Yeni Kayıt No : 1500/31
Tasnif No. : 2974

صورة اللوح الأخير من الرسالة

و- النصُّ المحقَّق

دَفْعُ الشُّبَهِ والظُّنُونِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ للعلَّامة الشِّهابِ الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ).

[٦٢/ب] سُبحانَ ذِي العَظمةِ المحتَجِبِ بِسُبُحاتِ النُّورِ عن العُيونِ، فإذَا أرادَ شَيئًا قالَ له كُنْ فَيكُونُ، والصَّلاةُ والسَّلام على أفضَلِ رُسُلِهِ الكِرامِ، وعلى آلهِ وصَحبِهِ الأئمةِ الأعْلامِ ما اتْمَهَلَّتْ[١] ظُلمةُ الشَّكِّ بضياءِ الهدَى والأحْلامِ.

هذا، وإنَّك – أعزَّك اللهُ – سألتَ عن دَفْعِ الشُّبهِ والظُّنونِ التي وَقعتْ في قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وإنَّه صَعُبَ عليكَ دفعُ ما أوردَه عليهِ المعربونَ، فأجبتُك راجِيًا من الملكِ الوهَّابِ المعْطِي عَطاءً غيرَ مَمنونٍ أنْ يفتحَ علينا ما تَنشرحُ له الصُّدورُ وتَقرُّ بهِ العُيونُ فَاعلمْ أنَّه وقعَ هذا النَّظمُ في مواضعَ مِنَ القرآنِ[٢]، مِنْهَا قولُه في سُورة البقرة: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقد اسْتشكَلُوا فيها قراءةَ ابنِ عَامرٍ[٣]

---

(١) اتْمَهَلَّ الشَّيْءُ اتْمِهْلالًا، أَي: اعتدلَ وانتصَب. تهذيب اللغة ٦/٢٨١، (هتمل)، واللسان ١١/٨٠، (مهل).

(٢) ذُكر تركيبُ ﴿فَيَكُونُ﴾ في ثمانيةِ مواضعَ في الذكر الحكيم، سبقت الإشارة إليها في قسم الدراسة، وسأذكر هنا أرقام الآيات في سورها فقط؛ خشيةَ التكرار، وإتمامًا للفائدة. وهي: البقرة ١١٧، وآل عمران ٤٧، ٥٩، والأنعام ٥٩، والنحل ٤٠، ومريم ٣٥، ويس ٨٢، وغافر ٦٨.

(٣) أحد القراء السبعة، وهو الإمام عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، أخذَ القراءة عرْضًا على أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب، ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني في خلافة الوليد بن عبد الملك، وله راويان، هما: هشام بن عمار، أبو الوليد السلمي، وابن ذكوان، عبد الله بن أحمد بن بشير، توفي ابنُ عامرٍ سنة

بنصبِ ﴿فَيَكُونُ﴾ على أنَّ الرفعَ أيضًا لا يخْلو من أمورٍ مُحتاجةٍ لِلبيانِ؛ فقال المعْرِبُ[1]: الجمهورُ على رَفعهِ، وفيهِ ثَلاثَةُ أوجه أحدها: أنَّه مُستأنفٌ خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، تقديره: فهو يكونُ، وإليه ذهب سيبويهِ[2]، والزجاجُ[3] في أحدِ قولَيه[4].

(١١٨هـ). انظر: السبعة ٨٦، والطبقات الكبرى ٤٤٩/٧، والتاريخ الكبير ١٥٦/٥، ومعرفة القراء الكبار ٢٨، وغاية النهاية ٤٢٣/١.

(١) هو السمين الحلبي، كما جاء في حاشية الأصل، والنقل في الدر المصون ٨٧/٢. والسمين هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، المعروف بالسمين، أخذ عن أبي حيان، والتقي الصائغ، ومن مصنفاته: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وشرح تسهيل ابن مالك، وشرح الشاطبية، المسمَّى العقد النضيد في شرح القصيد، وغيرها. توفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٥١٣/٢، وشذرات الذهب ١٧٩/٦، وطبقات القراء ١٥٢/١، وبغية الوعاة ٤٠٢/١.

(٢) أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحويين، وتلميذ الخليل، وأخذ عن يونس، وأبي الخطاب الأخفش، وأخذ عنه أبو الحسن الأخفش، وقُطرب، له الكتاب في النحو، أول مؤلِّف ينتهي إلينا في النحو، تُوفي سنة ١٨٠هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨، وطبقات النحويين ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين ٩٠. وانظر توثيق مذهب سيبويه في الكتاب ٣٩/٣، وفيه: (ومثله: ﴿فَيَكُونُ﴾ كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون).

(٣) إبراهيم بن السَّريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالمٌ بالنحو واللغة، وكان دَيِّنًا حسنَ الخلق والعقيدة، أخذَ عن ثعلبٍ في بداية الطلب، ثم أخذ عن المبرد، وأخذ عنه ابنُ السراج، والزَّجاجي، وأبو على الفارسي، وأبو جعفر النحاس. من مصنفاته: معاني القرآن وإعرابه، وما ينصرف وما لا ينصرف، وفعلتُ وأفعلتُ. توفي سنة (٣١١ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨٩/٦، ومعجم الأدباء ١٣٠/١، وإنباه الرواة ١٥٩/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٩/١. وقوله الآخر: أنه معطوف على ﴿يَقُولُ﴾

والثاني: أنه معطوفٌ على ﴿يَقُولُ﴾ وإليه ذهبَ الزمخشريُّ[١]، وغيرُه[٢]. وردَّه ابنُ عطيةَ[٣] بأنه خَطأٌ من جهة المعنى، فإنَّ الأمرَ قَدِيمٌ والتكوينَ حادثٌ، فكيف يُعطَفُ عليه بأداة تَعقيبٍ[٤]؟!.

وأجيبَ عنه بأنه إنما يَرِدُ إذا كان الأمر حقيقيًّا، أمَّا إذا قيل: إنَّه على سَبيل التَّمثيلِ، وهو الرَّاجحُ، فلا[٥]. فهو كَقول أبي النَّجم[٦]:

---

(١) محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم جارُ الله الزمخشري، نحويٌّ مفسِّر لغوي، من تصانيفه: الكشاف، والمفصل، والأنموذج في النحو، والفائق. توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر: معجم الأدباء ١٢٦/١٩، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣، والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥.

ورفعُ ﴿فَيَكُونُ﴾ عند الزمخشري على الاستئناف، وليس عطفًا على ﴿أَن يَقُولَ﴾ قال في الكشاف ٣١/٤: "فإن قلتَ: فما وجه القراءتين في ﴿فَيَكُونُ﴾ قلتُ: أما الرفع فلأنها جملة من مبتدإ وخبر؛ لأن تقديرها: فهو يكون، معطوفة على مثلها، وهي أمره أن يقول له كنْ. وأمَّا النصبُ فللعطفِ على ﴿يَقُولَ﴾.

(٢) كالكسائي، والفراء، في أحد قوليهما. معاني الفراء ٧٤/١، ٧٥، والتفسير البسيط ٢٧١/٣، والطبري في تفسيره ٤٧٢/٢، والزجاج – في أحد قوليه – في إعراب القرآن ومعانيه ١٩٩/١.

(٣) عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي، أبو محمد. كان مفسِّرًا فقيهًا عارفًا بالأحكام والحديث، وبرع في اللغة العربية والأدب، ومن المجيدين للشعر. من مصنفاته: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. توفي سنة (٥٤٦هـ). انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ٣٦٧، وبغية الملتمس ٣٨٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢، ونفح الطيب ٥٢٦/٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٢/١.

(٥) انظر: الدر المصون ٨٧/٢، واللباب ٤٢٦/٢.

(٦) الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجليّ، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، نبغ في العصر الأموي، وهو أحد رجَّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، وكان من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر، حتى قال عنه أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت،

إِذَا قالَتِ الأَنْساعُ لِلبَطْنِ الْحَقِ[1]

[٦٣/أ] فتأملْ[2].

الثالث: أنَّه معطوف على ﴿كُن﴾ من جهةِ المعنى. واختاره الفارسيُّ[3] وضَعَّف عَطفَه على ﴿يَقُولَ﴾ بأنَّها ليستْ في بعض المواضعِ، كالثاني من آل عمران، وهو: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: الشعر والشعراء ٥٨٨/٢، وسمط اللآلي ٣٢٨/١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٠٣/١.

(١) من الرجز، وبعده:

قِدْمًا فآضَتْ كالفَنِيقِ الْمُحْنِقِ

والأنساع: جمع نسع، وهو سير مضفور تشد به الرحال، ولحق البطن لحوقًا: ضَمُر. اللسان: (ن س ع، ل ح ق) ٧٠/١٠، ٥٧٢/١١. وانظره في: تفسير الطبري ٤٦٩/٢، والحجة للقراء السبعة ٣٣١/١، ٢٠٤/٢، والخصائص ٢٣/١، والكشاف ١٨١/١، ٧٣٨/٢، وفتوح الغيب ٦٤٧/٦، ٥٢٧/٩، والبحر المحيط ٦٢٨/٢.

(٢) لأنَّ قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ من (كان) التامّة، أي: احْدُثْ فيَحدثُ. وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا قولَ ثَمَّ، إنما عَنَى أن الظَّهْرَ قد لحق بالبطنِ، كما لا قول في قول أبي النجم، وإنما المعنى: أنّ ما قضاه من الأمور وأراد كونَه، فإنما يتكوّن ويدخل تحتَ الوجود من غير امتناع ولا توقف، كما أنّ المأمور المطيع الذي يُؤمر فيمتثل لا يتوقف ولا يمتنع ولا يكون منه الإباء. انظر: الكشاف ١٨١/١، والبحر المحيط ٦٢٨/٢، ٢١٩/٥، والدر المصون ٨٧/٢.

(٣) الحسن بن أَحْمد بن عبد الْغفار بن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الفسوي، الإِمَام أَبُو عَليّ الْفَارِسِي الْمَشْهُور، وَاحِد زَمَانه فِي علم الْعَرَبيَّة. أَخذ عَن الزّجاج وَابْن السراج ومَبرمان، وطوَّف بِلَاد الشَّام، وَقَالَ كثير من تلامذته إِنَّه أعلم من الْمبرد. وبرع من طلبته جمَاعَة، كَابْن جني وَعلي بن عِيسَى الربعِي، له مصنفات كثيرة، منها: التذكرة، والإيضاح العضدي، والحجة للقراء السبعة، والإغفال، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والبصرية، والشيرازية، وغيرها. توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص: ١٢٠، والبلغة ص: ٨٠، وإنباه الرواة ٣٠٨/١، وبغية الوعاة ٤٩٦/١ – ٤٩٨.

لم يَرَوا عَطفَه وهو مضارعٌ على (قال) الماضي. وأُورِدَ عليه قولُه:

وَلقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ ... إلخ[1]

لأنَّ (أَمُرُّ) بمعنى: (مررتُ)[2]؛ فيكون بمعنى: (كانَ)، فيجوز عطفه على (قال)[3].

ولْنعدْ لما نحنُ بِصدَدِهِ، فنقول: قرأَ ابنُ عامرٍ ﴿فَيَكُونُ﴾ هنا[4]، وفي الأول من آل عمران، وهي: ﴿كُن فَيَكُونُ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَبَ﴾ تَحرُّزًا من قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ وفي مريم قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي﴾ وفي غافر ﴿كُن

(١) البيت من الكامل، وهو لرجلٍ من سلول، وتتمة الشطر الثاني:

ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

وهو في: الكتاب ٢٤/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٢/٣, وبلا نسبة في: الخصائص ٣٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧١/٣، وشرح ابن النَّاظِم ٣٥١، ومغني اللبيب ١٣٨، وشرح الأُشْمُونِي ٣١٨/٢.

(٢) قال سيبويه: "وقدْ تقعُ (نَفْعَلُ) في موضعِ (فَعلنَا) في بعض المواضعِ. ومثل ذلك قوله، لرجلٍ من بني سلولٍ...". ثم ذكر البيت. ثم قال: "واعلمْ أنَّ (أسيرُ) بمنزلة (سِرتُ)، إذا أردتَ بـ (أسيرُ) معنى (سرتُ). الكتاب ٢٤/٣، وقال السيرافي: "إنَّما يُستعملُ ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقًا وطبعًا، ولا يُنكرُ منه في المضي والاستقبال، ولا يكون لفعلٍ فعلَه مرةً من الدَّهر". انظر: شرح السيرافي ٢١٧/٣.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٠٣/٢ – ٢٠٩، والدر المصون ٨٧/٢، ٨٨، ونظم الدرر ١٢٩/٢، ١٣٠.

(٤) أي: في آية البقرة، رقم ١١٧.

فَيَكُونُ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ ، ووافقه الكسائيُّ[١] على ما في النحل[٢]، ويس[٣]، وهما: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ أمَّا النَّحل ويَس فظاهرٌ[٤]، وأمَّا ما انفردَ بهِ ابنُ عامرٍ في هذهِ المواضعِ الأربعِ[٥]، فقد اضطربوا فيها؛ لاحتياجها إلى نَظرٍ تامٍ، حتَّى تجرَّأَ عليه [ابنُ][٦] مجاهدٍ[٧]، وقال: إنه لا يجوز في العربية؛ لأنه لا يكون الجوابُ هنا للأمر بالفاء، إلَّا في يس والنحل، فإنه نَسَقٌ لا جوابٌ[٨]. وقال في آلِ عمرانَ: قرأَ ابنُ عامرٍ وحدَه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بالنصب،

---

(١) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، مولى بني أسد، أبو الحسن الأسدي الكوفي الكسائي، شيخ القراء، وعالم أهل الكوفة وإمامهم دون خلاف، تلمذ للرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء، والخليل، وتلقى القراءة عن حمزة بن حبيب الزيات، ألَّف معاني القرآن، ومختصرًا في النحو والقراءات وغيرها، ولم ينتهِ إلينا منها شيء. توفي سنة (١٨٩هـ). انظر: مراتب النحويين ص: ١٢٠، وطبقات النحويين واللغويين ص: ١٢٧، وبغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٢) الآية ٤٠، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٣) الآية ٨٢: وهي قوله تعالى ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٤) لأنَّ قبلَ الفعلِ منصوبًا يَصحُّ عطفهُ عليه، وهو قوله: ﴿أَن نَّقُولَ﴾ في النحل، ﴿أَن يَقُولَ﴾ في يس، انظر: الدر المصون ٨٨/٢.

(٥) انظر: نظم الدرر ١٣٠/٢.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي العطشي، المقرئ الأستاذ، مصنف كتاب القراءات السبعة، وأول من سبَّع السبعة، وسمع الحديث من سعدان بن نصر، وغيره، وقرأ القرآن على قنبل المكي، وغيره، وسمع القراءات من طائفة كبيرة، مذكورين في صدر كتابه، وتصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، وروى عنه إبراهيم الحطاب. توفي سنة (٣٢٤هـ). انظر: طبقات القراء ١٣٩/١، ومعرفة القراء الكبار ١٥٣، وشذرات الذهب ٢/ ٣٠٢، وغاية النهاية ١/ ١٣٩.

(٨) السبعة ٤٠٩.

وهو وَهْمٌ، وكان أيوبُ بنُ تميم[١] يَقرأُ: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصبًا، ثم قرأَ رفعًا[٢]. قال الزجاجُ: هو رفع لا غير[٣].

وأكثر ما أجابوا به أنَّهُ مما رُوعي ظاهرُ اللفظ من غير نَظَرٍ للمعنى. يريدون: أنه صورةُ أمرٍ؛ فنصبُوا في جوابه بالفاء، ولو نظر للمعنى لم يصحَّ؛ لأمرين: أنه أمرٌ معناه خبرٌ، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي: فَيَمُدُّ[٤]، والخبرُ لا يُنصبُ جوابُه إلَّا ضرورةً[٥]، كقوله:

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فأَستَرِيحَا[٦]

---

(١) أيوب بن تميم أبو سليمان التميمي، الدمشقي المقرئ. قرأ القرآن على يحيى بن حارث الذماري، صاحب ابن عامر، وأخذ القراءة عنه عرضًا عبد الله بن ذكوان، والوليد بن عتبة، توفي أيوب سنة (١٩٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٩، طبقات القراء لابن الجزري ١/١٧٢.

(٢) السبعة ٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) أي: (كنْ فيكونُ). معاني القرآن وإعرابه ١/١٧٧، والدر المصون ٢/٨٩.

(٤) في الأصل: فيمدنَّ. والمثبت من الدر المصون ٢/٨٩، وهو الأنسب.

(٥) قال سيبويه: "واعلمْ أنَّ الفاءَ لا تُضمَرُ فيها (أَنْ) في الواجب، ولا يكونُ في هذا الباب إلا الرَّفعُ ... وقد يجوز النصبُ في الواجبِ في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرارِ من حيثُ انتصبَ في غيرِ الواجبِ؛ وذلك لأنك تجعلُ (أن) العاملةَ، فمما انتصب في الشعر اضطرارًا قوله: سأترك منزلي .... البيت". الكتاب ٣/٣٨، ٣٩.

(٦) البيت من الوافر، للمغيرة بن حبناء في شعره ٨٣، وهو في الكتاب ٣/٣٩، والمقتضب ٢/٢٢، والحجة للفارسي ٦/١٣١، والمحتسب ١/١٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٧٩، وضرائر ابن عصفور ٢٨٤، وضرائر الآلوسي ٢٧٥، والخزانة ٨/٥٢٢.

والشاهد فيه: (فأستريحا)؛ حيث جاء المضارعُ منصوبًا بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد الخبر المثبت في ضرورة الشعر، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ عطفًا بالفاء على مصدرٍ متصيَّد مما قبلها، والتقدير: يكون لحاقٌ فاستراحةٌ.

والثاني: أنَّ شرطَ النصبِ في مثله أنْ ينعقدَ منه شرطٌ وجزاءٌ، نحو: ائتني فأكرمَك. تقديره: إن أتيتني أكرمتُك. ولا يَصحُّ هنا؛ إذ تقديره: إن يَكُنْ يَكُنْ، فيتحدُ الشَّرطُ والجزاءُ معنًى وفاعلًا، ولا بُدَّ من تغايرهما، [٦٣/ب] وإلَّا كانَ الشَّيءُ شرْطًا لِنفسهِ، وَهو محالٌ(١).

قالوا(٢): والمعامَلةُ اللَّفظيةُ واردةٌ في كَلامِهم، نحوُ ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾، ولا يَلزمُ من قولهِ(٣) أنْ يفعلوا، وإنَّما هو مراعاةٌ لجانب اللفظِ، ولا يَلزمُ أنَّه غيرُ مُترتِّبٍ عليهِ؛ لأنه أرادَ بالعبادِ الخُلَّصِ؛ ولذا أضافَهم إليه، أوْ نَقولُ: الجَزم على حَذفِ لامِ الأمرِ، ونُقل عن بعْضِ الكوفيينَ(٤) إضمارُ (أنْ) النَّاصبةِ بعدَ الحصرِ، نحو: إنَّما هي ضَرْبةٌ من الأسدِ فَتَحْطِمَ ظهرَهُ(٥)، كما سيأتي.

---

(١) انظر: الكشف ٢٦١/١، وإبراز المعاني ٣٣٩، والبحر المحيط ٥٨٦/١، والدر المصون ٨٩/٢، ٩٠، واللباب ٤٢٨/٢، ونظم الدرر ١٣١/٢، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٢٢٩/٢، وروح المعاني ٣٦٧/١.

(٢) أي: بتخريج القراءةِ على ما رُوعي فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظرٍ إلى المعنى، وهو ما نصَّ عليه الشهابُ سابقًا.

(٣) أي: قوله تعالى السابق: فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

(٤) في الدر المصون ٩٠/٢، ٩١: "وقال الشيخُ جمالُ الدين بن مالكٍ: إنَّ (أنْ) النَّاصبةَ قد تُضْمَرُ بعدَ الحصرِ بـ (إنَّما) اختيارًا، وحكاه عن بعض الكوفيين. قال: "وكذلك أجروا – أي: الكوفيون – الحصر بـ(إنما) كقولهم: (إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره). بنصب (تحطم)، فعلى هذا يكون النصبُ في قراءة ابن عامر محمولًا على ذلك". انظر: شرح الكافية ١٥٥٥/٣، واللباب ٤٢٩/٢، وحاشية الشهاب ٢٢٩/٢.

(٥) انظر رأي الكوفيين في: الأصول في النحو ١٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣، والدر المصون ٩٠/٢، واللباب ٤٢٩/٢، والمساعد ١٠٢/٣، وحاشية الشهاب ٢٢٩/٢.

ثُمَّ قالوا: إنَّ هذا الذي ذكرهُ دليلًا لا دليلَ فيه؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ مِنْ باب العطفِ على الاسمِ، تقديرُه: إنَّما هي ضَربةٌ فَحَطْمٌ، كقوله:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

وهذا آخرُ ما تُوجَّهُ بهِ هذه القراءةُ(٢). انتهى. قيل(٣): وهذا حَطٌّ(٤) على ما لا طائلَ تحتَه في أبلغِ الكلامِ وأفصحِه مِمَّا هو في أعلى ذِروةِ البلاغةِ، وليس

(١) البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبي، وهو من شواهد: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وإسفار الفصيح ٦٧٢/٢، ونتائج الفكر ص: ١٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢/٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٦١/٣، والجنى الداني ص: ١٥٧، والفصول المفيدة ص: ٢١٩، المقاصد الشافية ٥/ ١٦٥، والمقاصد النحوية ١٨٨٠/٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٥/٣، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٧٤.

والشاهد فيه: عَطَفَ (وَتَقَرَّ) معَ (أَنِ) المقدَّرَةِ قَبْلَهُ على قَولِهِ (لَلُبْسُ)، فكأنها قالت: للبسُ عباءةٍ وقرةُ عيني.

(٢) الدر المصون ٨٧/٢ – ٩٠، وانظر في التوجيه أيضًا: معاني الفراء ٧٤/١، ١٠٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٩/١، والتفسير البسيط ٢٦٩/٣، والمحرر الوجيز ٢٠٢/١، وحاشية الشهاب ٢٢٩/٢.

(٣) في حاشية الأصل مقابل (قيل): بقاعي. ولم أقف على النص في نظم الدرر، ولا في مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور. ولعله في كتاب آخر له لم أقف عليه.

(٤) الحَطُّ: الوَضْعُ، حطَّه يَحُطُّه حَطّاً فانْحَطَّ. اللسان (حطط)، ٢٧٤/٧.

بلائقٍ بهِ، وهذا الذي ردَّه[1] ارتضاهُ الإمامُ الغزاليُّ[2] في كتاب الانتصار[3]، فقال بعدَ ما أوردَ الإشكالَ ما نصُّه: هذه مناقشة بحسب العربية، وأهلُ العربية يُجوِّزُون الأجوبةَ تارةً على الألفاظِ باعتبار معانِيها، وتارةً على صُور الألفاظِ المجرَّدةِ عن معانيها، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾ [4]، وقعَ الجوابُ هنا مرتبًا على صورةِ الاستفهامِ مجرَّدًا عن معناه؛ إذ معنى الكلامِ: أنهم ساروا فنظروا، وذلك خبرٌ محضٌ ليس من الاستفهام في شيء. فإنْ ظنَّ أنَّ الفاءَ

---

(١) يقصد ابنَ مجاهدٍ وغيره ممن ردَّ قراءة ابن عامرٍ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بالنصب. انظر: السبعة ١٦٩، ٢٠٧، ٤٠٩.

(٢) أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الملقب حجة الإسلام، دَرَسَ الفقه والأصول والجدل والكلام على أبي المعالي عبد الملك الجويني إمام الحرمين، وعمل مدرسًا بالمدرسة النظامية سنة ٤٨٤هـ، وزار دمشق والقاهرة ومكة والمدينة، ثم انقطع للعبادة في آخر حياه، وله تصانيف كثيرة من أشهرها إحياء علوم الدين، وغيره من الكتب المصنفة في الفقه والتصوف والفلسفة. توفى سنة (٥٠٥هـ). انظر: إنباه الرواة ٧٣/٣، ومرآة الجنان ١٣٨/٣، ووفيات الأعيان ٤٦٣/١.

(٣) في كشف الظنون ١٧٢/١، ٦٤٠/١: الانتصار، لما في الأجناس من الأسرار، للإمام، أبي حامد، محمد بن محمد الغزالي. وتبعه إسماعيل البغدادي في هدية العارفين ٧٩/٢. وفي فهرس مخطوطات القرويين: (ج / ص)، ١٥٧٢ ١٥٨٧,٠٠٠، ٧٢٣، كتاب الانتصار لما وقع في الإحياء من الأسرار، ج. ٧، التوحيد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت ٥٠٥ هـ. الحمد لله على ما خصص وعمم، ٢٢ / ضمن مجموع: ٢٥، ٢٥ سم / ١٥ سم، مغربي الورق، جيدة، رُمت أطرافه بورق حديث، تحبيس أحمد المنصور على خزانة جامع القرويين، جلد بُني داكن، ١٤٦١، ٣٩٢/٩٩. وبهذا الاسم جاء في خزانة التراث ٧٧٦/٨٤، رقم ٨٦٠٠٥، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣١٨٦/٥.

(٤) سورة يوسف من الآية ١٠٩، وسورة غافر من الآية ٨٢، وسورة محمد من الآية ١٠.

عاطفةٌ؛ لصلاحيتها مع حذف النون للعطفِ والجواب، فكيف تُجعل متمحضةً للجواب مع هذه الاحتمالات؟ دُفِعَ بما لا يُشبه في كونه جوابًا، وهو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ﴾ (١)، وإذا وَضح ذلكَ رُدَّتْ مسألَتُنا إلى هذه القاعدة، وكان الجوابُ جاريًا على صيغةِ الأمرِ فقط في العُرْفِ بِترتيب المقدُورِ على تأثيرِ القدرةِ فيه؛ إذْ أهلُ [٦٤/أ] العُرفِ يَقضُونَ على أنَّ مَنْ أمرَ شخصًا بالقيامِ، فأوجدَه عندَ أمرِهِ أنَّ قيامَه مُسبَّبٌ عن صيغةِ الأمرِ، وأنَّ لفظَ الأمرِ سَببٌ لقيامِهِ، وهو في الحقيقةِ مُسبَّبٌ عن الإرادةِ التي دلَّتْ صيغةُ الأمرِ عليها؛ يَدلُّ على ذلك أنَّ السَّيِّدَ إذا أمرَ عبدَهُ بأن يفعلَ فِعْلًا، وعَلِمَ العبدُ أنَّ السَّيِّدَ لا يُريدُ منه فِعلَ ما أمرَ بهِ، فإذا فَعلَ العبدُ عُدَّ مُخالِفًا للسيِّد مَلُومًا من جِهتِه، فإذن للمأمورِ به سببانِ:أحدهما: حقيقيٌّ، وهو الإرادةُ، وهو السَّببُ البعيدُ والثاني: صيغةُ الأمرِ في العُرفِ الدَّالة على الإرادة؛ فتعود حِينئذٍ القاعدةُ نفسُها في إحالة الحُكم على السبب القريبِ، فقد ثبَتَ حينئذٍ بما ذكرناهُ أنَّ أهلَ العُرفِ يَعُدُّون الكلمةَ المأمورَ بها سَببًا، ويُحِيلُونَ الحُكمَ عليها ويَجعلُونَ ما يقعُ بعدَها مُسببًا عنها، وإنْ كان له أسبابٌ حقيقيَّة أبعد منها، وذلك ما بيَّناه أوَّلًا.

وإنَّما تعلَّقَ مُوردُ هذا الإشكالِ بصناعةٍ عربيةٍ، وقد أمكن ردُّ ذلك إلى قواعِدِها؛ فحينئذٍ يَسْقُطُ الإشكالُ يقينًا، ويَسْقُطُ خَيالُ مَنْ ظنَّ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ–فِيما تَتَمحَّضُ الفاءُ فيهِ جوابًا–عَسيرةُ الردِّ إلى أُصولِ العربيَّة وقواعدِها،

(١) سورة الحج من الآية ٤٦، وتمامها: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾.

كقوله سبحانه: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، ونظائرُ ذلك ممَّا انفردَ بقراءَتِه منصوبًا، بل القراءُ محجُوجُونَ من جهته بقوله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ﴾[2]، ولا وجْهَ لإجماعِهم على النَّصبِ وجَعْلِ الفاءِ جوابًا إلَّا إحالة على وُجودِ صِيغةِ الاستفهامِ فقط من غيرِ نَظرٍ إلى معناها، كما تقدَّم.

وبهذا التقديرِ والإلزامِ لا يَتجه على ابنِ عامرٍ إشكالٌ ألبتةَ، فليَتأملِ الناظرُ حُسْنَ هذا الإعرابِ. والإعرابُ معظمُ هذهِ الشريعةِ المحمديَّةِ المؤيَّدةِ بأفصحِ الأنبياءِ لهجةً وأبلَغِهم حُجَّةً.

إذا نَطَقَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ غَرِيبَةٍ وَإِنْ سَكَتَتْ جَاءَتْ بِكُلِّ غَرِيبِ[3]

وَلْتَعْجَبْ مِنْ طائفةٍ تَتمسكُ بمثلِ هذا النصِّ الواضحِ فَهمُه وتأويلُه. انتهى. [٦٤/ب].

وقالَ البقاعيُّ[4]-رحمه اللهُ-: إنَّه ظهرَ لهُ ممَّا أفاضَه اللهُ عليه بكرمِه وحبَاه به من فَواضِل نعمهِ؛ أنَّه - سبحانه - عبَّر بالمضارعِ المقرونِ بالفاءِ دونَ الماضي،

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٤٧، ومريم من الآية ٣٥.

(٢) سورة الحج من الآية ٤٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، ولم أقف على قائله، وله روايات مختلفة، وانظره في: الرسالة القشيرية ٣١٦، ٣١٧، وأمالي ابن الشجري ٨٤/١، ومدارج السالكين ١٤١/٣، والبرهان ١٠٥/٣، وحسن التنبه لما ورد في التشبه ٣٤٦/٢.

(٤) برهان الدين البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن بن الرُّباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، الشافعي أخذ عن التاج بن بهادر، والشرف السبكي، وابن الجزري، وغيرهم، وأخذ عنه السيوطي،

وإنْ كانَ المتبادر إلى الذِّهنِ أنَّ المعنى عليه؛ حكايةً للحالِ، وتصْويرًا لها، إشارة إلى أنَّه كان مع الأمرِ من غير تخلُّفٍ وتنبيهًا على أنَّ هذا هو الشأنُ، وإنَّما يَتجدَّدُ مع كلِّ مُرادٍ لا يَتخلَّفُ عن حالِ الأمرِ أصلًا.

قال الحرَّالي(١): وصيغةُ المضارعِ تُمادِي الكائنَ في أطوارٍ وأوقاتٍ(٢).

ورفعُ (يكونُ) للاستِئنافِ بتقديرِ: فهو يكونُ، أو عطفٍ على (يقولُ)؛ إيذانًا بسرعةِ التكوينِ على جهةِ التمثيل(٣).

ومَنْ قال بالأوَّلِ مَنعَ العطفَ بالفاءِ؛ لاقتضائِها كونَ القولِ مع التكوينِ، فليزمُ قِدَمُه. وفي الحجَّة(٤): أنَّه لا يطَّردُ في قوله في (آل عمران): ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٥)؛ لتخالفِ الفِعْلَينِ بالمضي وغيره، وأوَّلَ قوله:

والسخاوي، وغيرهما، ومن أبرز كتبه وأهمها: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، توفي سنة ٨٨٥هـ. انظر: الضوء اللامع ١٠١/١، وشذرات الذهب ٣٣٩، والأعلام ٥٦/١.

(١) أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَسَنٍ التُّجِيْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ الحرَالِيُّ، مُفَسِّرٌ من علماءِ المغربِ، أخذ النحو عن ابنِ خروفٍ، ولقي العلماء، وجال في البلاد، وصنف في التفسير، وفي المنطق، وفي شرح الأسماء الحسنى. توفي سنة ٦٣٧. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٧/٢٣، وميزان الاعتدال: ٣ / ١١٤، ونفح الطيب ١٨٧/٢.

(٢) انظر: نظم الدرر ١٢٩/٢.

(٣) في البحر المحيط ٥٨٣/١: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ لمَّا ذَكَرَ مَا دَلَّ عَلَى الِاخْتِرَاعِ، ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى طَوَاعِيَةِ الْمُخْتَرَعِ وَسُرْعَةِ تَكْوِينِهِ". وانظر: نظم الدرر ١٢٩/٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي على الفارسي، والكتابُ من أوفى كُتب توجيه القراءات السبعة وأهمها وأقدمها مما انتهى إلينا.

(٥) سورة آل عمران من الآية ٥٩.

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني..... البيت[1]

فَإِنَّ (أَمُرُّ) بمعنى: مررتُ[2].

وأَوردَ عليهِ أبو شامةَ[3] أنَّ (يكونُ) ماضٍ مِثلُه[4]، وصرَّحَ أبو عليّ أنَّه على أصْلِهِ، والمضارِعُ لتصويرِ الحالِ، وتقديره: كُنْ فكانَ؛ لأنَّه متَى قضَى شيئًا قال له: كُنْ فيكون. وقال: الأحسنُ عطفُه على ﴿كُن﴾ لأنه أمرٌ بمعنى الخبرِ، أي: يكون، وأنَّه أكثرُ اطرادًا؛ لانتظامه لمثلِ قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ له كُن فَيَكُونُ﴾[5]. هذا الموضعُ مجمعٌ على رَفْعِه[6]، ورَفْعِهِ في (الأنعام): ﴿يَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾[7].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢/٢٠٧، ٢٠٨، ونظم الدرر ٢/١٢٩.

(٣) عبد الرحْمَن بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن عُثْمَان الإِمَام الْعَلامَة ذُو الْفُنُون شهَاب الدّين أَبُو الْقَاسِم الْمَقْدِسِي الأَصْل الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي الْفَقِيه الْمُقْرِئ النَّحْوِيّ أَبُو شامة، كتب الْكثير من الْعُلُوم وأتقن الْفِقْه ودرس وَأفْتى وبرع فِي الْعَرَبيَّة وصنف شرحًا نفيسًا للشاطبية، وسمَّاه: إبراز المعاني من حرز الأماني، توفي سنة ٦٦٥هـ. انظر: الوافي بالوفيات ١٨/٦٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/١٦٥، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٤٠.

(٥) سورة آل عمران من الآية ٥٩، وانظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٢٠٥، ٢٠٦، ونظم الدرر ٢/١٢٩، ١٣٠.

(٦) أي: الموضع الثاني من آل عمران من الآية ٥٩.

(٧) سورة الأنعام من الآية ٧٣، وتمامها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

والخلافُ في ستَّةِ مواضِعَ؛ اختصَّ ابنُ عامرٍ منها بأربعةٍ، هذا الموضعُ[١]، و﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، بـ(آل عمران)[٢]، ومثلُه في (مريم)[٣]، و(غافر)[٤]، ووافقه الكسائيُّ في (النحل)[٥] في قوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وفي (يس)[٦]: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ الآية، فجعل النصبَ في هذينِ عطفًا على (يَقول)، وفي الأربعة الأولى جوابًا بالأمر (كُنْ)؛ اعتبارًا لصُورة اللفظِ، وإنْ لم يكنِ المعنى على الأمرِ، فالتقديرُ: يقولُ له يَكون فيكون، أي: فيطاوع، فسقطَ قولُ مَن قالَ: إنَّ المعنى على الخبرِ، فلا يصحّ النصبُ [٦٥/أ] إلَّا إذا تخالفَ الأمرُ وجوابُه، وهذا ليس كذلكَ، فيلزمُه كونُ الشيء شرطًا لنفسِه؛ لأنَّ التقديرَ: إنَّ كنْ يَكنْ[٧]، وصرَّحَ ابنُ مجاهدٍ بِوهْمِ ابنِ عامرٍ، وأنَّ هذا غيرُ جائزٍ[٨]، كما نقلَه أبو[٩] شامةَ[١٠]، فأمعنتُ النظرَ في ذلك؛ للقطعِ بصحَّة قراءةِ ابنِ عامرٍ وتواتُرِها، فلَمَّا رأيتُهُ لم

---

(١) أي: موضع سورة البقرة الآية ١١٧.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٤٧.

(٣) من الآية ٣٥.

(٤) من الآية ٦٨، وفيها: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ﴾

(٥) الآية ٤٠.

(٦) من الآية ٨٢.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٢٠٥ – ٢٠٧، ونظم الدرر ٢/١٣٠، ١٣١.

(٨) انظر: السبعة ١٦٩، ٢٠٧، ٤٠٩.

(٩) في الأصل: ابن. والصواب ما أثبت.

(١٠) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٣٩.

يَنصبْ إلّا في حَيِّزِ (إذَا)، علمتُ أنَّ ذلك لأجلها؛ لِمَا فيها من معنى الشرطِ، فيكون كقوله: ﴿يَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾[1] في قراءة غير نافعٍ[2]، وابنِ عامرٍ[3] في بعضِ التَّوجيهاتِ[4]، وهو ماشٍ على نَهْجِ السَّدادِ من غيرِ كَلفة واستبعادٍ؛ إذا تُؤُمِّلَ قولُ الرَّضي[5] في (إذا): إنَّها للمستقبل، وفيها معنى الشَّرطِ؛

---

(١) سورة الشورى من الآية ٣٥، وتمامها: ﴿يَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾

(٢) الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رُويم الليثي مولاهم، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عرْضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وغيره، وأخذ القراءة عنه: خارجة بن مصعب، وعيسى بن مينا قالون، وعثمان بن سعيد ورش، وغيرهم، وراوياه: ورش، وقالون. وتوفي سنة (٢٢٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢٠٥/١، ٦١٥، ٣٣٠/٢، وميزان الاعتدال ٤٠٧/٤، وتهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠.

(٣) قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ: ﴿يَعۡلَمَ﴾ بالرفعِ، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة ٥٨١، والتيسير ١٩٥، والنشر ٣٦٧/٢، والحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وكشف المشكلات ١٢٠٠/٢، وحجة أبي زرعة ٦٤٣، والتفسير البسيط ٥٢٤/١٩.

(٤) على أنَّ ﴿يَعۡلَمَ﴾ منصوب بإضمار (أَنْ)؛ لأنَّ قبلها جزاءٌ، وهو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ﴾ الشورى ٣٣، وهو توجيه المبرد والزجاج والفارسي. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٤، والحجة للفارسي ١٣٠/٦، والتفسير البسيط ٥٢٥/١٩. وذهب الفراء إلى أنه منصوب على الصرف، أي: صُرِفَ من حالِ الجزم إلى النصبِ استخفافًا كراهيةً لتوالي الجزم. انظر: معاني الفراء ٢٤/٣، والدر المصون ٥٥٨/٩.

(٥) محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي أو السمناكي النجفي المعروف بالرَّضي، وبالشارح، وبنجم الأئمة، والمحقق، وهو نحوي، صرفي، متكلم، منطقي. من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، توفي سنة (٦٨٦هـ). انظر: روضات الجنات

فلذلك أُخْتِيرَ بعدَها الفعلُ[١]. والأصلُ في استعمالها[٢] أن تَكونَ لِزَمانٍ من المستقبلِ مختصّ من بينها بوقوعِ حدَثٍ مقطوعٍ بهِ[٣]، وكلمةُ الشَّرطِ ممَّا يَطلبُ جُملتَينِ يَلزمُ من وُجودِ أولاهما فَرْضًا حصولُ الثانيةِ، والأوَّلُ ملزومٌ والثاني لازمٌ[٤].

و(إنْ) موضُوعَةٌ لشرْطٍ مَوجودٍ مفروضٍ في المستقبلِ مع عدمِ قطْعٍ بِوقوعٍ وعدمه؛ لِعدمِ القطعِ في الجزاءِ سواء شُكَّ فيه كما في حَقِّنَا، أوْ لا، كما في كلامِه تعالى[٥].

ولا يَكونُ الشَّرطُ في اسمٍ لا يَتضمنُ معناها؛ فلَمَّا كان (إذا) لمقطوعٍ بوجوده لم يكنْ للمفروضِ؛ لمنافاتِه للقطعِ ظاهرًا، فَلم يكنْ فيه معنى (إنْ) الشَّرطيةِ؛ لأنَّ شَرْطَها مفروضُ الوجودِ؛ لكن لَمَّا كان ينكشفُ لنا الحالُ كثيرًا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقُوعِها عن خلافِ ما نتوقعُه، جوَّزوا تضمينَ (إذا) معنى (إنْ)، كـ(مَتَى) وسائر الأسماء الجوازم.

٢٨٦، وأمل الآمل ٢/٢٥٥، وشذرات الذهب ٥/٣٩٥، وبغية الوعاة ١/٥٦٧، ومعجم المؤلفين ٩/١٨٣.

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/١/٤٢٢.

(٢) أي: إذا.

(٣) والدليل على ذلك: استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعتِ الشمسُ، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ التكوير ١، ولهذا كثُرَ في الكتابِ العزيزِ استعمالُه؛ لِقطعِ علامِ الغيوبِ سبحانه بالأمورِ المتوقَّعةِ. انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٤٢٤.

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ونظم الدرر ٢/١٣١، ١٣٢.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

فيقولُ القائلُ: إذا جئتَني فأنتَ مُكْرَمٌ، شَاكًّا في مجيءِ المخاطَبِ غيرَ مُرَجِّحٍ وُجودَه على عدَمِه، بمعنى: متى جئتَني سواءٌ[١].

ولَمَّا كثُرَ دخولُ معنى الشَّرطِ في (إذا) وخروجُه عن أصله من الوقتِ المعيَّنِ جازَ استعمالُه – وإنْ لم يكنْ فيه معنى (إن) الشرطيةِ، وذلك في الأمورِ القطعيّةِ – استعمالَ (إذا) المتضمنةِ لمعنى (إنْ)؛ وذلك بِمجيء [٢] جُملتَينِ بعدَه على طِرْزِ الشَّرْطِ [٦٥/ب] والجزاءِ، وأنْ [لم] [٣] يكونَا شرْطًا وجزاءً[٤]. انتهى. ثُمَّ قَالَ[٥] في نواصبِ الفعلِ: وقدْ تُضمرُ (أن) الناصبةُ بعد الفاءِ والواوِ الواقعتَينِ بعدَ الشَّرطِ وقبلَ الجزاءِ، نحو: إنْ تأْتِني فَتُكرِمْني، أوْ وَتُكرمَني، آتِكَ، أوْ بعدَ الشَّرطِ والجزاءِ[٦]؛ وذلك لمشابَهةِ الشَّرطِ في الأوَّل والجزاءِ في الثاني المنفي؛ إذ الجزاءُ مشروطٌ وجودُه بوجُودِ الشَّرْطِ، ووجودُ الشَّرْطِ مفروضٌ، فكلاهما غيرُ

(١) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٤٢٧.

(٢) في الأصل: لمجيء، والمثبت من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٤٢٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢، ج١/٤٢٨.

(٤) نظم الدرر ٢/١٣٠ – ١٣٢.

(٥) أي: الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ق٢، ج/٨٧٤.

(٦) نحو: إنْ تأتني آتِكَ فأُكرِمْكَ أو أُكرِمَك.

موصوفٍ بالوجودِ حقيقةً، وعليه حُملَ قوله تعالى ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ﴾ إلى قوله ﴿يَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [1]، على قراءة النصب[2].

وإنَّما صَرفُوا ما بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ من الرَّفعِ إلى النَّصبِ؛ لأنَّهم قصدوا التنصيصَ على كونِها مُسبّبَةً، والمضارعُ المرتفعُ بلا قرينةٍ مُخلِّصةٍ للحالِ والاستقبالِ ظاهرٌ في معنى الحالِ؛ فلو أبْقَوه مرفوعًا سَبَقَ إلى الذِّهنِ أنَّ الفاءَ لِعطفِ الجملةِ الحاليةِ الفعلَ على الجملةِ التي قبلَ الفاءِ، فيلزمُه أنْ يكونَ الكونُ قديمًا، كالقولِ، فَصرْفَه للنصبِ مُنَبِّهٌ في الظاهرِ على أنَّه ليس معطوفًا؛ لأنَّ المضارع مع (أنْ) مفردٌ، وقبل الفاءِ المذكورةِ جملةٌ.

ويَتخلَّصُ [3] المضارعُ للاستقبالِ اللائقِ بالجزائيَّةِ، كالمنصوب بعدَ (إذَنْ)؛ فكان فيه شَيئانِ: دَفعُ جانبِ كونِ الفاءِ للعطفِ، وتقويةُ كونِه للجزاء، فيكونُ إذن ما بعد الفاء مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ وُجوبًا [4]. انتهى.

---

(١) سورة الشورى من الآية ٣٥. وتمام الآيات: ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ سورة الشورى ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٢) سبق تخريج قراءة النصب وتوجيهها.

(٣) أي: تقدير (أنْ) مُخلِّصٌ المضارع للاستقبال.

(٤) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق٢/٨٧٧، ونظم الدرر ٢/١٣٣.

قال البقاعيُّ: فالتقديرُ هنا – واللهُ أعلمُ –: فكونُه واقعٌ حقٌّ [١]، ليسَ خَيالًا، كالسِّحرِ والتمويهِ. فعلى هذا قراءةُ النَّصبِ أبلغُ؛ لِظهورِها في الصَّرفِ عن الحال إلى الاستقبالِ مع ما دلَّتْ عليهِ من سُرعة [٢] الكونِ، فإنَّه حقٌّ.

ثُمَّ رأيتُ السَّفاقسِيَّ[٣] حكى في إعرابِه[٤] عن [ابنِ][٥] الضَّائعِ[٦]– بالمعجمة–شيخِ أبي حيانَ[٧] مَا نَصُّهُ: زادَ ابنُ الضَّائعِ في نصبِ ﴿فَيَكُونُ﴾

---

(١) هكذا في الأصل، بالرفع، فالكون مبتدأ بمعنى: حصوله، فهو تامٌّ، وما بعده خبرٌ له.

(٢) في الأصل: شرعة، بالشين، والمثبت من نظم الدرر ١٣٤/٢، وهو الصواب.

(٣) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم، لقبه برهان الدين، وكنيته أبو إسحاق، ويُعرف بالسفاقسي، والصفاقسي، وهما سواء، له كثير من المصنفات من أشهرها: المجيد في إعراب القرآن المجيد، ويُسمَّى: إعراب القرآن. توفي سنة (٧٤٢هـ). انظر: الدرر الكامنة ٥٥/١، وبغية الوعاة ٤٢٥/١، والوافي بالوفيات ٩٨/١٠.

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد، ويُسمَّى: إعراب القرآن، ص ٣٩٣، ٣٩٤.

(٥) زيادة يقتضيها السياق. والمثبت من نظم الدرر ١٣٤/٢.

(٦) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، والمكنى بأبي الحسن، أخذ عن أبي علي الشلوبين، وغيره، وأخذ عنه أبو العباس الرصافي، وغيره، وله مصنفات كثيرة من أبرزها: شرح جمل الزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٦٨٠هـ). انظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك ٣٧٣/١، ونفح الطيب ٥٥١/٢، وإشارة التعيين ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢.

(٧) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. أخذ عن أبي الحسن الأبذي، وابن الضائع، وغيرهما، وأخذ عنه السبكي والسمين الحلبي، وغيرهما. ومن أشهر مصنفاته: التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، والمبدع في التصريف، واللمحة البدرية في علم العربية، والبحر المحيط. توفي سنة (٧٤٥ هـ). ينظر: فوات

وجهًا حسَنًا، وهو نصبُه في جوابِ الشرطيَّةِ [1]، وكان مرادُه التَّسببَ عن الجوابِ، كما ذكرت.

قال السَّفاقِسِيُّ: ويَصِحُّ فيه وجهٌ ثالثٌ على مذهبِ الكوفيينَ، وهو نصبُه في جوابِ الحصرِ بـ(إنَّما)؛ لأنهم أجازوا: إنَّما هي ضَربةُ [٦٦/أ] أَسَدٍ فتحطِمَ ظهرَه[2]. انتهى.

أقولُ: قد علمْتَ أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ قراءةٌ متواترةٌ لا يَليقُ إنكارُها[3]، والقولُ بأنها مخالفةٌ للعربيَّة ممَّن له بَصِيرةٌ[4]، لكنَّهم لَمَّا تبادَرَ إلى أذهانِهم أنَّه

الوفيات ٤/٧١-٧٩)، والدرر الكامنة ٦/ ٥٨، والنجوم الزاهرة ١٠/١١١، وبغية الوعاة ١/٢٨٠.

(١) في نظم الدرر ٢/١٣٤: نصبه في جواب الشرط، وهو (إذا).

(٢) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٣، ٣٩٤، ونظم الدرر ٢/١٣٤، وانظر رأي الكوفيين في: وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٥، والدر المصون ٢/٩٠، واللباب ٢/٤٢٩، والمساعد ٣/١٠٢، وحاشية الشهاب ٢/٢٢٩.

(٣) قال الإمام الذهبيُّ: "إنَّ الإجماعَ قد انعقدَ قطعًا على تلقي حرفِ ابنِ عامرٍ بالقبول". معرفة القراء الكبار ١/١٩٥، وقال علم الدين السخاوي في (فتح الوصيد ٢/٣٢): "واعلمْ أنَّ هذه القراءة ثابتةٌ عن إمام من أئمة المسلمين وما اتَّبَع فيها إلا الأثر، ودليل ذلك أنه قرأ: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ بالرفع في آل عمران، و﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾ في الأنعام؛ فهذا التغليط لا وجهَ له". وهذه حجَّة قوية تؤكِّد تثبت ابن عامر من النقل. وقال البقاعي: "فأمعنتُ النظرَ في ذلك؛ لوقوعِ القطعِ بصحَّةِ قراءة ابنِ عامرٍ؛ لتواترها نقلًا عمَّن أنزل عليه القرآن". نظم الدرر ٢/١٣١، وانظر: غرائب القرآن لنظام الدين النيسابوري ٣/١٧٢.

(٤) يرى السمعاني في تفسيره ١/١٣١: أن قراءة النصب أظهرُ على النحو؛ لأنه جواب الأمر بالفاء، وجعلها البقاعي أصوب من جهة المعنى والتركيب. نظم الدرر ٢/١٣٣، ١٣٤.

جوابٌ لِلأمرِ لقربِه، ورأوا معناه غيرَ صَحيحٍ؛ لاتِّحادِ الشرطِ وجزائِهِ، ولم يُقصدْ به المبالغةُ، كقوله – صلى الله عليه وسلم –: "فَمَنْ[1] كانتْ هجرتُه إلى اللهِ... الحديث[2]"[3]؛ اعتذروا له بأعذارٍ مآلها الاعترافُ بعدمِ الصحَّةِ، فليسَ شيءٌ منها مفيدًا، لا سِيَّما قولهم: إنَّه نظرَ لِصُورةِ الأمرِ، وإن لم يكن المعنى عليه، فهذا لا يليق بمثلِ هؤلاءِ الأئمةِ.

والحقُّ أنَّه جوابُ (إذا)[4]، وهي للشَّرْطِ المقطوعِ به، وقدْ يقعُ المضارعُ منصوبًا بعدَها سواء تقدَّمَه جوابٌ أم لا، فالمعنى: إذا قضَى أمرًا قال له: كُنْ،

---

(١) في الأصل: مَن. والصواب ما أثبت.

(٢) أي: فمن كانت نيَّتُه في الهجرة التقربَ إلى الله ورسوله، فهجرتُه مقبولةٌ، فالشرط كناية عن الإخلاص والجزاءُ كنايةٌ عن القبول. وقال بعضُهم: الجزاءُ محذوفٌ، تقديره: فله ثوابُ الهجرة إلى اللهِ ورسُوله، والمذكُور مستلزم له دالٌّ عليه، فأُقيم السببُ مقام المسبَّبَ. قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي ٢٢٩/٢: "أي: من كانت هجرتُه عملاً ونية فهجرته ثوابًا وقبولاً"، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/١، والتذييل والتكميل ١١/٤، ومغني اللبيب ١٣٣، وتمهيد القواعد ٩٥١/٢، ٤٤٢٥/٩.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حديثٌ ذو الأرقام الآتية: [٥٤، ٢٣٢٩، ٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣]، وسنن ابن ماجه برقم (٤٢٢٧)، وتمامه: (إنَّما الأعْمالُ بالنِّيَّةِ، وإنَّما لِكلِّ امْرِئٍ ما نَوَى، فمَن كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللَّهِ ورَسولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى اللَّهِ ورَسولِهِ، ومَن هاجَرَ إلى دُنْيا يُصِيبُها أوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُها، فَهِجْرَتُهُ إلى ما هاجَرَ إلَيْهِ).

(٤) في نظم الدرر ١٣١/٢: "فَلَمَّا رأيتُه – يعني ابنَ عامرٍ – لم يَنصِبْ إلّا ما في حيز (إذا) علمتُ أنَّ ذلك لأجلها؛ لما فيها من معنى الشرط... وذلك ماشٍ على نهجِ السداد من غير كلفة ولا استبعاد، إذا تُؤمل الكلام على (إذا)". وانظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٣، ٣٩٤.

فكونُه محققٌ لا محالةَ، ولا حاجةَ لنصبهِ بعدَ (إنَّما) على أنَّه مَصدرٌ معطوفٌ على مَصدرٍ متصَيَّدٍ ممَّا قبلَه؛ لأنَّه – وإنْ سُمِعَ مثلُه – ضعيفٌ شاذٌّ، كما ذكره بنُ مالكٍ[1]، ومَا قَبْلَهُ ممَّا ارتضاهُ البرهانُ[2]، ونَوَّرهُ ببرهانِ النقلِ عن الأعيانِ وَجْهٌ وَجيهٌ بغيرِ مِريَةٍ، وما بعدَ عَبَّادانَ قَرْيةٌ[3]؛ فلهذا جَذبْنا زِمامَ الأقلامِ وحَطَطْنَا عندَه مَطايا التَّمامِ، وحَولنا حَمْدُنا للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رُسُلِه الكِرَام، نُزلًا لنا في خَيرِ مَقامٍ.

*****

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣، وشرح التسهيل لبدر الدين ٤٤٤/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٤٩/٨، والهمع ٤٠١/٢، وحاشية الصبان ٤٤٦/٣.

(٢) أي: البرهان بن إبراهيم السَّفاقسي كما في نظم الدرر ١٣٤/٢، ورُبَّما يقصد برهانَ الدين البقاعي؛ إذ هو مَنْ نقل ذلك عن السفاقسي.

(٣) مَثَلٌ من أمثال المولَّدين، ويُروى: (ليسَ وراءَ عبَّادانَ قريةٌ)، وذكره أبو حيان في البحر المحيط في مقدمته ١١/١، بلفظ: (مَا بَعْدَ عَبَّادَانَ مِنْ دَارٍ). وعبّادان: موضعٌ، وهو حِصن صغيرٌ على شطِّ البحر. ويضرب هذا المثل إذا وصل الكلامُ إلى النِّهاية، ولا يمكن الزيادةُ بعد ذلك، فيقال: ليس ما وراء عبَّادانَ قريةٌ. انظره في: الأمثال المولدة لأبي بكر الخوارزمي ١٤٨، ومجمع الأمثال ٢٥٧/٢، وخزانة الأدب ٤٤٠/٤، ٧٨/١٠.

المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم عطوة، ط/ مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٢- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣، ١٩٩٨م.

٦- إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٧- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٠- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن التنوخي المعري، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق، محمد بن صالح الدباسي، الناشر المتميز للطباعة، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

١٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض.
١٤- التفسير البسيط، الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
١٥- تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩٧م.
١٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٧- تهذيب التهذيب: ابن حجر، اعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٨- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، ١٩٦٤-١٩٦٩م.
١٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٢٠- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢١- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠ م.
٢٢- الجامع الصحيح = صحيح البخاري: البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، ترقيم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٢٣- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م.
٢٤- الجني الداني في حروف المعاني، حسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٥- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. ط، دار صادر "بيروت" بدون تاريخ.
٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصَّبَّان الشافعي، ضبطه وصححه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٧- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط/ دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
٢٨- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ.
٢٩- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
٣١- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٣٢- الخفاجيون في التاريخ، محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبات الأزهرية، القاهرة. بدون تاريخ.
٣٣- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي الحموي، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٣٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٥- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٣٦- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق د: إحسان عباس وآخرين، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

٣٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي - ط/ دار الفكر -بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٨- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
٣٩- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
٤٠- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مطبعة الخانجي بمصر، ١٣٢٤هـ.
٤١- السنن، لابن ماجه، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
٤٢- سير أعلام النبلاء: الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
٤٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ.شرح أبيات المغني
٤٤- شرح أبيات مغنى اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق. الأستاذين: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق. ط، دار المأمون للتراث بدمشق. ط١، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
٤٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
٤٦- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: تحقيق. د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت طبعة إيران. بدون تاريخ.
٤٧- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
٤٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط/ الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٩- شرح الشافية، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار الكتب العليمة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٥٠- شرح شذور الذهب في معرفه كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م. وطبعة أخرى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، طهران.
٥١- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعه أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٥٢- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٥٣- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصورة عالم الكتب، بيروت.
٥٤- صحيح البخاري، ضمن فتح الباري لابن حجر، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٥- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال، عني بنشره: السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٥٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي، المكتبة العربية، بغداد، والمطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ.
٥٧- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
٥٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٥٩- طبقات المفسرين، للأدنه وي، أحمد بن محمد، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٠- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

٦١- طراز المجالس، للشهاب الخفاجي، المطبعة الوهبية، ١٢٨٤هـ.
٦٢- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عُني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
٦٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، لشرف الدين الطيبي، تحقيق: نخبة من الباحثين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٦٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير — عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٦٥- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: أ. عبد السلام محمد هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط١.
٦٦- الكشاف، للزمخشري، مصورة دار المعرفة، بيروت.
٦٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ.
٦٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجى خليفة، إسطنبول، (١٣٦٠هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت، (١٤١٠هـ).
٦٩- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، و: د. عبد الله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ودار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٧٠- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي- ت/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض-ط/ دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٧١- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣.
٧٢- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري-تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني-مطبعة الجامعة السورية-١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
٧٣- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٧٤- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار المعرفة، بيروت.

٧٥- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسفاقسي، تحقيق: حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ.
٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
٧٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية-تحقيق/ الرحالة الفاروق وآخرين-مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر-الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
٧٨- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
٧٩- المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.مشكل إعراب مكي
٨٠- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٨١- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
٨٢- معاني القرآن للأخفش-تحقيق د/ عبد الأمير الورد-عالم الكتب-بيروت-الأولى-١٩٨٥م.
٨٣- معاني القرآن للفراء- تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
٨٤- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٨٥- معجم الأدباء=إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٨٦- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٨٧- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق: بشار عواد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٨٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
٨٩- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٩٠- المقاصد النحوية للعيني، تحقيق: أ. د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
٩١- المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
٩٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٩٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٩٤- النشر في القراءات العشر، لابن الجوزي، تصحيح علي محمد الضباع، مصورة دار الفكر، بيروت.
٩٥- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، تحت مراقبة: محمد خان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٩٦- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
٩٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ.
٩٨- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

References and Sources

١. Ibrāz al-Ma ‘ānī min Ḥirz al-Amānī, by Abū Shāma al-Maqdisī, edited by Ibrāhīm ‘Aṭwa, published by Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, Cairo, Egypt, (١٤٠٢ AH - ١٩٨٢ AD).

٢. Arba ‘Rasā’il fī al-Naḥw, edited by Dr. ‘Abd al-Fattāḥ Salīm, published by Maktabat al-Ādāb, Cairo.

٣. Isfār al-Faṣīḥ, by Abū Sahl al-Harawī, edited by Dr. Aḥmad ibn Sa ‘īd Qashshāsh, Scientific Research Department, Islamic University, Madinah, ١st edition, ١٤٢٠ AH.

٤. Ishārat al-Ta ‘yīn fī Tarājim al-Naḥwiyyīn wa al-Lughawiyyīn, by ‘Abd al-Bāqī ibn ‘Abd al-Majīd al-Yamānī, edited by Dr. ‘Abd al-Majīd Diyāb, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, ١st edition, ١٤٠٦ AH - ١٩٨٦ AD.

٥. Al-Uṣūl fī al-Naḥw, by Abū Bakr ibn al-Sarrāj, edited by Dr. ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, published by Mu’assasat al-Risālah, Beirut, ٢nd edition, ١٤٠٧ AH - ١٩٨٧ AD.

٦. Al-A ‘lām, by Khayr al-Dīn al-Ziriklī, published by Dār al- ‘Ilm lil-Malāyīn, Beirut, ١٣th edition, ١٩٩٨ AD.

٧. Inbāh al-Ruwāt ‘an Anbāh al-Naḥwiyyīn, by al-Qifṭī, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, facsimile of Dār al-Fikr al- ‘Arabī, Cairo, and Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfiyyah, Beirut, ١٤٠٦ AH.

٨. Al-Baḥr al-Muḥīṭ, by Abū Ḥayyān al-Andalusī, edited by ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Mu ‘waḍ, published by Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, ١st edition, ١٤١٣ AH.

٩. Bughyat al-Wu ‘āt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa al-Naḥwiyyīn, by al-Suyūṭī, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, facsimile of al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Beirut, ١٤١٩ AH.

١٠. Al-Bulghah fī Tarājim A’immat al-Naḥw wa al-Lughah, by al-Fīrūzābādī, edited by Muḥammad al-Miṣrī, Manuscripts and Heritage Center, Islamic Heritage Revival Society, Kuwait, ١st edition, ١٤٠٧ AH.

١١. Tārīkh Baghdād, by Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit al-Khaṭīb al-Baghdādī, edited by Dr. Bashār Ma ‘rūf, published by Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, ١st edition, ١٤٢٢ AH - ٢٠٠٢ AD.

١٢. Tārīkh al- ‘Ulamā’ al-Naḥwiyyīn min al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn wa Ghayrihim, by Abū al-Maḥāsin al-Tanūkhī al-Ma ‘arrī, edited by Dr. ‘Abd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulū, published by Dār Hajar, Cairo, ٢nd edition, ١٤١٢ AH - ١٩٩٢ AD.

١٣. Al-Tārīkh al-Kabīr, by Imām Muḥammad ibn Ismā ‘īl al-Bukhārī, edited by Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-Dibāsī, published by Al-Nāshir al-Mumtāz, Riyadh, ١st edition, ١٤٤٠ AH - ٢٠١٩ AD.

١٤. Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl, by Abū Ḥayyān al-Andalusī, edited by Dr. Ḥasan Hindāwī, published by Dār al-Qalam, Damascus, and Dār Kunūz Ishbīliyyah, Riyadh (multiple volumes).

١٥. Al-Tafsīr al-Basīṭ, by al-Wāḥidī, edited by a group of professors, Scientific Research Department, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Riyadh, ١st edition, ١٤٣٠ AH.

١٦. Tafsīr al-Qur’ān, by Abū al-Muẓaffar al-Sam ‘ānī, edited by Yāsir ibn Ibrāhīm and Ghunaym ibn ‘Abbās, published by Dār al-Waṭan, Riyadh, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤١٨ AH - ١٩٩٧ AD.

١٧. Tamhīd al-Qawā ‘id bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā’id, by Nāẓir al-Jaysh, edited by Prof. ‘Alī Muḥammad Fakhr and his colleagues, published by Dār al-Salām, Cairo, ١st edition, ١٤٢٨ AH - ٢٠٠٧ AD.

١٨. Tahdhīb al-Tahdhīb, by Ibn Ḥajar, revised by Ibrāhīm al-Zaybaq and ‘Ādil Murshid, published by Mu’assasat al-Risālah, Beirut.

١٩. Tahdhīb al-Lughah, by Abū Manṣūr al-Azharī, edited by a group of professors, ١٩٦٤-١٩٦٩ AD.

٢٠. Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat ibn Mālik, by Ḥasan ibn Umm Qāsim al-Murādī, edited by Dr. ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān, published by Dār al-Fikr al- ‘Arabī, ١st edition, ١٤٢٨ AH.

٢١. Al-Taysir fi al-Qira’at al-Sab ‘by Abu Amr al-

Dani, edited by Otto Triesl, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, ٢nd edition, ١٤٠٤ AH/١٩٨٤ CE.

٢٢. Jami ‘al-Bayan fi Ta’wil al-Qur’an by Abu Ja ‘far al-Tabari, edited by Ahmad Muhammad Shakir, Mu’assasat al-Risala, ١st edition, ١٤٢٠ AH/٢٠٠٠ CE.

٢٣. Al-Jami ‘al-Sahih = Sahih al-Bukhari by al-Bukhari, edited by Muhibb al-Din al-Khatib, chapter and hadith numbering by Muhammad Fu’ad Abd al-Baqi, al-Maktaba al-Salafiyya, Cairo, ١st edition, ١٤٠٠ AH.

٢٤. Jumhurat Ansab al-Arab by Abu Muhammad ibn Hazm al-Andalusi, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Ma ‘arif, Egypt, ١٩٦٢ CE.

٢٥. Al-Jani al-Dani fi Huruf al-Ma ‘ani by Hasan ibn Umm Qasim al-Muradi, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, ١st edition, ١٤١٣ AH.

٢٦. Hashiyat al-Shihab titled ‘Inayat al-Qadi wa Kifayat al-Radi ‘ala Tafsir al-Baydawi, Dar Sadir, Beirut, undated.

٢٧. Hashiyat al-Saban ‘ala Sharh al-Ashmuni by Muhammad ibn Ali al-Saban al-Shafi‘i, revised and annotated by Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, ١st edition, ١٤١٧ AH/١٩٩٧ CE.

٢٨. Al-Hujja fi al-Qira’at al-Sab ‘by Ibn Khalawayh, edited by Dr. Abd al-‘Al Salim Makram, Dar al-Shuruq, Beirut, ١٩٧١ CE.

٢٩. Hujjat al-Qira’at by Abu Zur‘a Ibn Zanjala, edited by Sa‘id al-Afghani, Dar al-Risala, undated.

٣٠. Al-Hujja li-l-Qurra’ al-Sab‘by Abu Ali al-Farisi, edited by Badr al-Din Qahwaji and Bashir Jubbjati, Dar al-Ma’mun, Damascus, ٢nd edition, ١٤١٣ AH.

٣١. Khizanat al-Adab wa-Lubb Lubab Lisan al-Arab by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi, edited by Abd al-Salam Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, ٣rd edition, ١٤١٦ AH.

٣٢. Al-Khasa’is by Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Kutub al-Misriyya, Cairo.

٣٣. Al-Khifajiyyun fi al-Tarikh by Muhammad Abd al-Mun‘im Khifaji, al-Maktabat al-Azhariyya, Cairo, undated.

٣٤. Khilasat al-Athar fi A‘yan al-Qarn al-Hadi ‘Ashar by Muhammad Amin al-Muhibbi al-Hamawi, Dar Sadir, Beirut, undated.

٣٥. Al-Durr al-Masun fi ‘Ulum al-Kitab al-Maknun by al-Samin al-Halabi, edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, ١st edition, ١٤٠٦ AH.

٣٦. Al-Durar al-Kamina fi A‘yan al-Mi’a al-Thamina by Ibn Hajar, supervised by Muhammad Abd al-Ma‘id Khan, Da’irat al-Ma‘arif al-‘Uthmaniyya, Hyderabad, India, ٢nd edition, ١٣٩٢ AH.

٣٧. Al-Dhayl wa-l-Takmila li-Kitabi al-Mawsul wa-l-Sila by Ibn Abd al-Malik al-Ansari al-Awsi al-Marrakushi, edited by Dr. Ihsan Abbas et al., Dar al-Gharb al-Islami, Tunis, ١st edition, ٢٠١٢ CE.

٣٨. Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa-l-Sab' al-Mathani by al-Alusi, Dar al-Fikr, Beirut, ١٣٩٨ AH/١٩٧٨ CE.

٣٩. Rayhanat al-Alba wa-Zaharat al-Hayat al-Dunya by al-Shihab al-Khifaji, edited by Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu, Isa al-Babi al-Halabi Press, Egypt, ١st edition, ١٣٨٦ AH/١٩٦٧ CE.

٤٠. Al-Sab'a by Ibn Mujahid, edited by Dr. Shawqi Dayf, Dar al-Ma'arif, Cairo, ٢nd edition, ١٩٨٠ CE.

٤١. Sulafat al-'Asr fi Mahasin al-Shu'ara' fi Kull Misr, al-Khanji Press, Egypt, ١٣٢٤ AH.

٤٢. Al-Sunan by Ibn Majah, edited by Khalil Ma'mun Shiha, Dar al-Ma 'rifa, Beirut, ٢nd edition, ١٤١٨ AH.

٤٣. Siyar A 'lam al-Nubala' by al-Dhahabi, supervised by Shu 'ayb al-Arna'ut, Mu'assasat al-Risala, Beirut, ١st edition.

٤٤. Shadharat al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab by Ibn al-'Imad al-Hanbali, edited by Abd al-Qadir al-Arna'ut, Dar Ibn Kathir, Damascus, ١st edition, ١٤١٣ AH.

٤٥. Sharh Abyat Maghni al-Labib by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi, edited by Abd al- 'Aziz Rabah and Ahmad Yusuf Daqaq, Dar al-Ma'mun li-l-Turath, Damascus, ١st edition, ١٣٩٣ AH/١٩٧٣ CE.

٤٦. Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyat Ibn Malik, with Hashiyat al-Saban and Sharh al-Shawahid by al- 'Ayni, Dar Ihya' al-Kutub al- 'Arabiyya, Faisal Isa al-Babi al-Halabi.

٤٧. Sharh Alfiyat Ibn Malik by Ibn al-Nazim, edited by Dr. Abd al-Hamid Sayyid Muhammad Abd al-Hamid, Dar al-Jil, Beirut, Iran edition, undated.

٤٨-Sharh Al-Tasheel by Ibn Malik, edited by Abdul Rahman Al-Sayed and Muhammad Badawi Al-Makhtoun, Dar Hajr, Cairo, ١st edition, ١٤١٠ AH.

٤٩ -Sharh Al-Radhi Ala Kafiyat Ibn Al-Hajib by Radhi Al-Din Al-Istarabathi, edited by Dr. Hassan bin Muhammad Al-Hafidhi and Dr. Yahya Bashir Masri, published by Imam Muhammad bin Saud Islamic University Press, Riyadh, ١st edition, ١٤١٤ AH – ١٩٩٣ AD.

٥٠- Sharh Al-Shafiyah by Radhi Al-Din Al-Istarabathi, edited by Muhammad Noor Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, reproduced by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, ١٤٠٢ AH.

٥١ -Sharh Shudhur Al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam Al-Arab by Ibn Hisham, edited by Al-Fakhouri, Dar Al-Jeel, Beirut, ١st edition, ١٩٨٨ AD. Another edition edited by Sheikh Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, published by Dar Al-Kawkh for Printing and Publishing, Tehran.

٥٣ Sharh Al-Kafiyah Al-Shafiyah by Ibn Malik, edited by Dr. Abdul Munim Ahmed Huraydi, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Makkah, and Dar Al-Ma'moun, Damascus, ٢nd edition, ١٤٠٢ AH.

٥٤ -Sharh Kitab Sibawayh by Al-Sirafi, edited by Dr. Ramadan Abdul Tawab, with contributions from others, printed by Dar Al-Kutub wa Al-Watha'iq Al-Qawmiyyah, Cairo, ٢nd edition, ١٤٣٠ AH – ٢٠٠٩ AD.

٥٥- Sharh Al-Mufassal by Ibn Ya'ish, published by Idarat Al-Tiba'ah Al-Maniriyyah, reproduced by Alam Al-Kutub, Beirut.

٥٦ -Sahih Al-Bukhari within Fath Al-Bari by Ibn Hajar, Dar Al-Salam, Riyadh, and Dar Al-Fayhaa, Damascus, ١st edition, ١٤١٨ AH.

٥٧ -Al-Silah fi Tarikh A’immat Al-Andalus by Ibn Bashkuwal, published under the supervision of Al-Sayyid Izzat Al-Attar Al-Hassani, Maktabat Al-Khanji, Cairo, (١٣٧٤ AH – ١٩٥٥AD).

٥٨- Al-Dhara’ir wa Ma Yasugh li Al-Sha'ir duna Al-Nathir by Al-Alusi, Al-Maktabah Al-Arabiyyah, Baghdad, and Al-Matba’ah Al-Salafiyyah, Egypt, ١٣٤١ AH.

٥٩ -Dharair Al-Shi'r by Ibn Asfur, edited by Al-Sayyid Ibrahim Muhammad, Dar Al-Andalus, ١st edition, ١٩٨٠ AD.

٦٠ -Al-Dhaw’ Al-Lami’ Li Ahl Al-Qarn Al-Tasi’ by Al-Sakhawi, reproduced by Dar Al-Jeel, Beirut, ١st edition, ١٤١٢ AH.

٦١- Tabaqat Al-Mufassirin by Al-Adnawi, Ahmed bin Muhammad, edited by Suleiman bin Saleh Al-Khizi, Maktabat Al-Uloom wa Al-Hikam, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤١٧ AH – ١٩٩٧ AD.

٦٢- Tabaqat Al-Nahawiyyin wa Al-Lughawiyyin by Al-Zabidi, edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Ma’arif, Egypt.

٦٣- Tiraz Al-Majalis by Al-Shihab Al-Khafaji, Al-Matba’ah Al-Wahbiyyah, ١٢٨٤AH.

٦٤- Ghayat Al-Nihayah fi Tabaqat Al-Qurra by Ibn Al-Jazari, published by Maktabat Ibn Taymiyyah, first published in ١٣٥١AH by G. Bergstrasser.

٦٥- Futuh Al-Ghayb fi Al-Kashf ‘an Qina’ Al-Rayb by Sharaf Al-Din Al-Tibi, edited by a group of researchers, Dubai International Holy Quran Award, ١st edition, ١٤٣٤ AH – ٢٠١٣ AD.

٦٦- Al-Fusul Al-Mufidah fi Al-Waw Al-Mazidah by Al-‘Ala’i, edited by Hassan Musa Al-Sha’ir, Dar Al-Bashir, Amman, ١st edition, ١٤١٠ AH – ١٩٩٠ AD.

٦٧- Al-Kitab by Sibawayh, edited by Abdul Salam Muhammad Harun, reproduced by Dar Al-Jeel, Beirut, ١st edition.

٦٨- Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari, reproduced by Dar Al-Ma'rifah, Beirut.

٦٩- Al-Kashf 'an Wujuh Al-Qira'at Al-Sab' wa 'Illaliha wa Hujajiha by Makki Al-Qaisi, edited by Dr. Muhyi Al-Din Ramadan, Mu'assasat Al-Risalah, Beirut, ٢nd edition, ١٤٠١ AH.

٧٠- Kashf Al-Zunun 'an Asami Al-Kutub wa Al-Funun by Haji Khalifah, Istanbul (١٣٦٠ AH), reproduced by Dar Al-Fikr, Beirut (١٤١٠ AH).

٧١- Al-Lubab fi 'Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab by Al-'Akbari, edited by Ghazi Mukhtar Talimat and Dr. Abdullah Nabhan, Juma Al-Majid Center, Dubai, Dar Al-Fikr, Damascus, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Beirut, ٢nd edition, ١٤٢٢ AH.

٧٢-Al-Lubab fi 'Uloom Al-Kitab by Ibn 'Adil Al-Dimashqi, edited by Adel Ahmed Abdul Mawjud and Ali Muhammad Ma'wad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, ١st edition, ١٤١٩ AH – ١٩٩٨AD.

٧٣- Lisan Al-Arab by Ibn Manzur, Dar Sader, Beirut, ٣rd edition.

٧٤- Luma' Al-Adillah fi Usul Al-Nahw by Abu Al-Barakat Al-Anbari, edited by Professor Said Al-Afghani, University of Syria Press, ١٣٧٧AH – ١٩٥٧ AD.

٧٥- Al-Mabsut fi Al-Qira'at Al-Ashr by Ibn Mehran, edited by Subay' Hamza Hakimi, Dar Al-Qiblah for Islamic Culture, Jeddah, and Mu'assasat 'Uloom Al-Quran, Beirut, ١٤٠٨ AH.

٧٦-Majma' Al-Amthal by Al-Maydani, edited by Sheikh Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, reproduced by Dar Al-Ma'rifah, Beirut.

٧٧- Al-Majid fi I'rab Al-Quran Al-Majid by Al-Saffaqsi, edited by Hatem Al-Dhaman, Dar Ibn Al-Jawzi, ١st edition, ١٤٣٠ AH.

٧٨- Al-Muhtasib fi Tabyeen Wujuh Shawadh Al-Qira'at wa Al-Idah 'Anha by Ibn Jinni, edited by Ali Al-Najdi Nasif and Dr. Abdul Fattah Ismail Shalabi, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, ١٤٢٠ AH.

٧٩-Al-Muharrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz by Ibn Atiyyah, edited by Al-Rahalah Al-Faruq and others, printed by the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Qatar, ٢nd edition (١٤٢٨ AH – ٢٠٠٧ AD).

٨٠- Ranks of Grammarians, by Abu al-Tayyib al-Lughawi, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

٨١- The Assistant in Facilitating Al-Fawa'id, by Ibn Aqil, edited by Dr. Muhammad Kamil Barakat, Center for Reviving Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Mecca, ٢nd edition, ١٤٢٢ AH.

٨٢ -Meanings of Quranic Readings, by Abu Mansur Al-Azhari, Research Center, College of Arts, King Saud University, Riyadh, ١st edition, ١٤١٢ AH - ١٩٩١ AD.

٨٣-Difficult Aspects of Quranic Parsing, by Makki Ibn Abi Talib Al-Qaisi, edited by Yassin Muhammad Al-Sawas, Dar Al-Yamamah, Damascus, ٣rd edition, ١٤٢٣ AH.

٨٤-Meanings of the Quran, by Al-Akhfash, edited by Dr. Abdul Amir Al-Ward, Alam Al-Kutub, Beirut, ١st edition, ١٩٨٥ AD.

٨٥-Meanings of the Quran, by Al-Farra', edited by Abdul Fattah Shalabi, Dar Al-Kutub wa Al-Watha'iq Al-Qawmiyyah, ٣rd edition ١٤٢٢ AH - ٢٠٠٢ AD.

٨٦- Meanings and Parsing of the Quran, by Al-Zajjaj, edited by Dr. Abdul Jalil Abdu Shalabi, Alam Al-Kutub, Beirut, ١st edition, ١٤٠٨ AH / ١٩٨٨ AD.

٨٧ - Dictionary of Writers = Irshad Al-Arib Ila Ma'rifat Al-Adib, by Yaqut Al-Hamawi, edited by Ihsan Abbas, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, ١st edition, ١٤١٤ AH - ١٩٩٣ AD.

٨٨- Dictionary of Authors, by Umar Rida Kahhala, Al-Risalah Foundation, Beirut, ١st edition ١٤١٤ AH.

٨٩- Knowledge of the Great Quranic Reciters, by Al-Dhahabi, edited by Bashar Awwad and others, Al-Risalah Foundation, Beirut, ١٤٠٤ AH.

٩٠-Mughni Al-Labib ‘an Kutub Al-A’arib, by Ibn Hisham, edited by Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr, Beirut, ٥th edition, ١٩٧٩AD.

٩١- Al-Maqasid Al-Shafiyah, by Al-Shatibi, edited by a group of scholars, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Mecca, ١st edition, ١٤٢٨AH - ٢٠٠٧ AD.

٩٢- Al-Maqasid Al-Nahwiyyah, by Al-Ayni, edited by Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, ١st edition, ١٤٣١ AH - ٢٠١٠ AD.

٩٣- Al-Muqtab, by Al-Mubarrad, edited by Sheikh Muhammad Abdul Khaliq Udhema, photographed by Alam Al-Kutub, Beirut.

٩٤- Mizan Al-I’tidal fi Naqd Al-Rijal, by Shams Al-Din Al-Dhahabi, edited by Ali Muhammad Al-Bajawi, Dar Al-Ma’rifah, Beirut, ١st edition, ١٣٨٢ AH - ١٩٦٣AD.

٩٥-Nata’ij Al-Fikr, by Abu Al-Qasim Al-Suhaili, edited by Adel Ahmad Abdul Mawjood and Ali Muhammad Mu'awwad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, ١st edition, ١٤١٢ AH.

٩٦- Al-Nujum Al-Zahirah fi Muluk Misr wa Al-Qahirah, by Ibn Taghri Birdi, edited by Muhammad Hussein Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, ١st edition, ١٤١٣ AH.

٩٧-Al-Nashr fi Al-Qira’at Al-Ashr, by Ibn Al-Jawzi, revised by Ali Muhammad Al-Dabba’ , photographed by Dar Al-Fikr, Beirut.

٩٨-Nidham Al-Durar fi Tanasub Al-Ayat wa Al-Suwar, by Burhan Al-Din Al-Biqa'i, Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, India, under the supervision of Muhammad Khan, ١st edition, ١٤٠٤AH - ١٩٨٤ AD.

٩٩- Nafh Al-Tib min Ghusn Al-Andalus Al-Ratib, by Shihab Al-Din Al-Muqri Al-Tilimsani, edited by Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, ١٩٩٧AD.

١٠٠- Ham' Al-Hawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami', by Al-Suyuti, edited by Dr. Abdul Aal Salem Makram, Alam Al-Kutub, Cairo, ١٤٢١ AH.

١٠١- Al-Wafi bil-Wafiyyat, by Al-Safadi, edited by Ahmad Al-Arna'ut and Turki Mustafa, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, ١st edition, ١٤٢٠AH.